علم الاجتماع في الأقطار العربية الخليجية
وضعه، ودوره في فهم الواقع المتغير

فتحي أبو العينين

قسم الاجتماع - جامعة قطر

مقـــدمة

مرت على نشأة علم الاجتماع كتخصص أكاديمي وكمجال بحثي في بلدان الخليج العربية(١) فترة زمنية تسمح لنا، بصورة عامة، بوقفة، أو وقفات، نحاول فيها مراجعة الجهود السوسيولوجية بهدف التعرف على مدى ما حققته في مسعاها نحو فهم طبيعة المجتمعات الخليجية، وطبيعة الظواهر والجماعات والقوى والنظم والمشكلات الاجتماعية في تلك المجتمعات. فهذا المسعى هو، في تصورنا، أول وأهم الأدوار التي ينبغي على علم الاجتماع أن يضطلع بها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار مجمل السياقات العامة، العالمية والمحلية، ومجمل المتغيرات الفاعلة في حركة تلك المجتمعات، وبالذات في العقود الأربعة الأخيرة.

وإذا كانت سنوات الثمانينات قد تميزت بظهور عدد من المراجعات النقدية التي استهدف أصحابها تشخيص أوضاع علم الاجتماع العربي، وطبيعته وتوجهاته، والقضايا التي اهتم بها، ومدى فاعليته، والصعوبات التي تحول دون تبلور هويته، فإن معظم تلك المراجعات قد تركز على السوسيولوجيا العربية عموماً(٢)، بينما انصرف بعضها إلى معالجة حالات خاصة وبالذات السوسيولوجيا المغربية(٣). ولم نلحظ اهتماماً كافياً بمثل هذا النوع من المراجعات بالنسبة للسوسيولوجيا الخليجية كحالة تستحق التأمل(٤).

وتمثل الدراسة الراهنة وقفة نطل فيها على المشهد العام للسوسيولوجيا في بلدان الخليج العربي، وذلك بهدف تكوين بعض الأفكار الأولية المنظمة حول

هذه السوسيولوجيا في ملامحها العامة بالدرجة الأولى، ومن بعض الخصائص التفصيلية لبعض جوانبها بدرجة أقل. ذلك أن الإحاطة الواسعة بسياقات هذه السوسيولوجيا واسهاماتها تقتضي العديد من الدراسات في إطار تقومي يمكن، إذا تم إنجازه، أن يفيد في توجيه حركة الدراسات الاجتماعية في المنطقة.

وقبل تحديد كيفية تعاملنا مع الموضوع أسجل هنا أموراً ثلاثة، يتبدى أولها في صورة قناعة، وثانيها في صورة منطق وثالثها في صورة افتراض أو توقع مشروع، ويفضي كل من هذه الأمور الثلاثة إلى تساؤل.

١ - فالقناعة لدينا هي أن فهم السوسيولوجيا الخليجية العربية مسألة يصعب، بل يستحيل، تحقيقها بمعزل عن فهم أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي عموماً. وأعتقد أن تلك حقيقة ينبغي التأكيد عليها، حتى ولو كنا من الذاهبين وإلى وجود «خصوصيات» محلية إقليمية. فهذه الخصوصيات، أياً كانت درجتها، تحددها في النهاية أطر عربية عامة تسهم في تشابه الهواجس والهموم والمشاغل، بصرف النظر عن مدى قدرة علماء الاجتماع العرب على تدعيم التواصل بينهم من أجل معالجة أكثر عمقاً لهواجسهم وهمومهم. والتساؤل الذي تقودنا إليه تلك القناعة هو: أين توجد مواضع التشابه والتداخل والتأثير والتأثر بين السوسيولوجيا العربية عموماً والسوسيولوجيا الخليجية خصوصاً، وما هي العوامل التي أسهمت في تكون تلك المواضع؟

٢ - والمنطقي في تصورنا هو أن الخطط والبرامج التدريسية في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الخليجية، بما تنطوي عليه من مقررات ومؤلفات مدرسية، تشكل في مجملها جانباً أساسياً من عملية إنتاج السوسيولوجيا، ومن وضع هذا العلم في المنطقة. فهناك معرفة يقدمها أساتذة، من خلال مؤلفات مدرسية، لطلاب مسجلين في أقسام تخصصة بهدف تكوين اتجاهات علمية لديهم، وإعدادهم للعمل في مجالات معينة. وفي مثل هذه الدراسة يكون من المنطقي أن نتساءل عن أهم الخصائص التي تميز خطط التدريس بتلك الأقسام، وكذلك

تلك التي تميز المؤلفات التي تتشكل من خلالها معارف الطلاب بالعالم وبالواقع.

٣ - والافتراض المشروع من جانبنا هو أن تكون قضايا التغير الاجتماعي: طبيعته، آلياته، وتجلياته، وكذلك قضايا التنمية الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية هي المسائل المحورية التي تبرز، أكثر من غيرها، في الدراسات التي أجريت حول تلك المجتمعات، وحتى لو أخذنا الانطباع العام، أو عناوين بعض الدراسات التي أنجزها بعض الباحثين من أبناء المنطقة، كمعيار أو مؤشر أولي على ثبوت صحة هذا الافتراض، فسيبقى التساؤل المشروع والمحوري في هذه الدراسة: كيف عولجت تلك المسائل، وما هي المجالات الأخرى الجديرة باهتمام الباحثين؟

هذه الأمور والتساؤلات ستصبح بمثابة المحددات التي تحكم كيفية اقترابنا من المعطيات المتصلة بالسوسيولوجيا العربية في بلدان الخليج، سواء كانت تلك المعطيات تتعلق بالسياق الذي انتجت وتنتج فيه هذه السوسيولوجيا، أو كانت هي المنتج السوسيولوجي ذاته. وهكذا، فإن الدراسة تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية، نسعى في أولها إلى تحليل السياقات العامة والخاصة لنشأة السوسيولوجيا الخليجية، ونخص ثانيها لعرض بعض الخصائص التي تسم كلاً من البرامج التدريسية والمؤلفات المدرسية في مجال علم الاجتماع كتخصص جامعي. أما القسم الثالث فنقترب فيه من الممارسة البحثية بالنظر إلى طبيعة الموضوعات والموجهات، والمناهج والتقنيات، باعتبار أن هذه الممارسة تمثل مستوى من العمل يعكس جانباً كبيراً من الطابع العام للعلم، ووضعه، ودوره.

أولاً: حول نشأة السوسيولوجيا الخليجية

دافعنا إلى الحديث عن نشأة علم الاجتماع في الأقطار العربية الخليجية هو في الأساس الرغبة في الكشف عن الظروف والعوامل التي حددت لهذا العلم في هذه الأقطار مساره منذ البداية، وأثرت في أوضاعه اللاحقة. ووفقاً لقناعتنا،

فإن تلك الظروف والعوامل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : تتعلق أولاهما بنشأة وتطور علم الاجتماع في الوطن العربي، وتمثل سياقاً عاماً ومؤثراً، ومن ثم يصبح استحضاره ضرورياً، أما المجموعة الثانية فتتصل بنشأة السوسيولوجيا الخليجية نفسها كتخصص أكاديمي. وفيما يلي عرض لتلك الظروف العامة والخاصة.

١ - السياق العام :

(أ) لا يمكن فهم الموقف الحالي لعلم الاجتماع في الوطن العربي إلا بالعودة إلى الجذور، حين ظهرت بعض الأفكار التي صاغها مثقفون عرب في القرن الماضي حول النهضة الاجتماعية والسياسية. والسمة البارزة في أغلب تلك الأفكار هي تأثرها الواضح بالغرب وفكره. وقد كان لذلك أسبابه التي تمثلت أساساً في طول فترة الانقطاع التي باعدت بين الفكر النهضوي البازغ في القرن التاسع عشر وبين النموذج المعرفي العربي المزدهر الذي كان ابن خلدون آخر ورثته، وما تخلل تلك الفترة من إنحطاط عم مختلف جوانب الواقع العربي بفعل التفسخ الداخلي من جهة، والسيطرة العثمانية من جهة أخرى، مما أفضى إلى إنغلاق آفاق الفكر، ودخول الثقافة في «زمن السكون» الذي طال أمده لعدة قرون. وحين كان دعاة النهضة في القرن التاسع عشر متحمسين للتجديد والتغيير ومحاربة التراجع الثقافي في سبيل الوصول إلى مجتمع جديد، فإنهم لم ينقلوا نموذجهم الأصيل، لأنه كان قد غاب وأعاقت قرون الإنحطاط تطوره، فاتخذوا من النموذج الغربي الذي بهرهم بتقدمه، مثالاً صاروا يدعون إلى تحقيق شيء قريب منه، هذا ما يتضح في الأفكار الاصلاحية لدى العديد من المفكرين النهضويين أمثال الطهطاوي وأديب اسحق والشدياق وفرح أنطون وأمين الريحاني(٥). أن أيا من هؤلاء المفكرين لم يحاول تحليل الأبنية الاجتماعية في تلك الفترة تحليلاً يساهم في صنع رصيد يقوم عليه علم اجتماع نوعي يحيل إلى واقع المجتمع العربي بخصائصه وظروفه الفعلية، ويحدد أسس النهضة في ضوء تلك الخصائص والظروف.

(ب) حين ظهر أول كتاب في علم الاجتماع باللغة العربية، وهو كتاب نقولا حداد الذي صدر عام ١٩٢٤ بعنوان «علم الاجتماع»، فإنه جاء حاملاً لكل خصائص تلك الأفكار. وفي تحليله لمحتوى هذا الكتاب، يقول فردريك معتوق أن التصورات التي يتضمنها، وطريقة تأليفه، والطابع اللاواعي واللانظري الذي يتسم به، وعدم اكتراثه بالجانب التطبيقي - كل ذلك أثر تأثيراً سلبياً، وبصورة مباشرة، على الأجيال اللاحقة من المهتمين بعلم الاجتماع سواء كانوا أساتذة أم طلاباً، وذلك لأن نقولا حداد قد قام «بنقل الأرث الغربي في علم الاجتماع جزئياً، دون العمل على نقده ودون البحث عما هو قيّم ومماثل له في أرثنا الثقافي العربي»(٦). هذا النقل الجزئي دون تفنيد أو نقد، مع رفض أو العجز عن العودة إلى الينابيع الفكرية العربية، أسهم في أن تجيء نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي مشوهة ومبتسرة وغير طبيعية، وأن يكون تطوره أيضاً فيما بعد تطوراً مبتسراً.

(جـ) أسهم في هذه النشأة غير الطبيعية، والمغتربة، عامل آخر هو أن تأسيس علم الاجتماع في الوطن العربي كتخصص أكاديمي كان تأسيساً «رسمياً»، بمعنى أنه - كما يستخلص معن خليل عمر(٧) في إحدى دراساته - «لم يظهر . . . بسبب الحاجة المجتمعية أو استجابة لدراسة مشكلات اجتماعية عانى منها المجتمع العربي، بل وجد في كليات الجامعات العربية كتقليد لما هو موجود في المعاهد الأكاديمية في أوربا وأمريكا»، أو هو - على ما يذهب فردريك معتوق - «قد استورد لأهداف مدرسية جامعية ليس إلا»(٨)، ويقول باحث آخر بصدد هذا التأسيس «الرسمي»، أن بعض الدول والنظم العربية قد بادرت - في أواخر الأربعينات - إلى تأسيس علم الاجتماع كتخصص علمي، وإدماجه في نظم التعليم القائمة، بحيث تتحدد رسالته في أداء دور معين هو الحفاظ على النظم القائمة(٩). إن هذه النشأة الرسمية تعكس الفروق الشاسعة بين تجربتنا وتجربة الغرب في مجال نشأة علم الاجتماع. ففي الغرب كانت الرؤية السوسيولوجية في ظهورها تنضج وتتبلور في سياق من الفكر له جذوره في بيئة

مواتيـة تسمح بطرح إشكـاليات هـامة وجـادة ونابعة من الـواقع. ولم يكن علم الاجتماع كنظـام معـرفي أعطاه كـونت اسمـه الاصطـلاحي Sociologie سوى خطوة في تطـور رؤية كـانت قائمة في أوربـا منذ القـرن السابع عشر على الأقل، وهي رؤية نبتت بفعل التحولات التي شهدتها القارة على صعيد الاقتصاد (تطور رأسمالي وثـورة صناعيـة) وصعيد الثقـافـة (قيم جديـدة وفكر عقـلاني)(١٠). وهناك دراسة حـول الجامعات الفرنسية والعلـوم الاجتماعية(١١) توضح كيف أن علم الاجتماع في فرنسا لم يتحول إلى تخصص أكاديمي يدرس في الجامعات إلا بعد تعاظم اهتمام الرأي العام بالقضايا المجتمعية، مما جعل الحاجة ملحة لتحويل العلم الاجتماعي إلى جـزء من النسق التعليمي والتربـوي في الجامعـة، وأن أميل دوركايم الذي صار أول أستاذ لعلم الاجتماع في فرنسا على الاطلاق لم يتولى هذه المهمة إلا عام ١٨٩٦، أي بعد أن ظل علم الاجتماع طويلاً يمارس كنشاط فكري وبحثي خـارج الجامعـة، بصورة جعلتـه ينمـو نمـواً طبيعياً في بيئتـه المجتمعيـة الخاصة به.

(د) في ظل الحضور المؤثر للغرب، سواء في صورة استعمار عسكري، أو في صورة فكر، وفي ظل سياسات تعليميـة خاضعة لذلك التأثير، كان من الطبيعي أن تتجه طـلائع المبعوثين للـدراسة في مجال علم الاجتماع إلى الغـرب. فقد تلقى علماء الاجتماع العرب الأول أمثال علي عبد الواحد وافي وعبد العزيز عزت وعبد الكريم اليافي ومصطفى الخشاب وعبد الجليل الطاهر وحسن سعفان تعليمهم في جامعـات الغرب وحصلوا على شهاداتهم العليـا منها، وعاد هـؤلاء من بعثاتهم متأثرين بالاتجاهات السوسيولوجية الغـربية الكلاسيكية ذات النزعة الوضعية، وانصرفوا إلى وضع مصنفـات هي في جوهـرها «عبـارة عن تجميعات لنظـريات مختلفة، دون أي ربط بينها وبين المشكلات الملحة القائمة في المجتمع»(١٢). لقد انصب جل جهـدهـم على إعـداد الكتب المدرسيـة في علم الاجتماع العـام، يشرحون فيها طبيعة هذا العلم وتاريخه، وعـلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، أو الكتب التي تعـالج بعض النظـم والظـواهـر الاجتماعيـة من منظـور

السوسيولوجيا الغربية تماماً، مما جعل كتاباتهم تجيء خليطاً من الترجمة والنقل وتتسم أحياناً بعدم الوضوح، ودائماً بعدم وجود صلة بينها وبين الواقع المجتمعي والمشكلات الاجتماعية. ولعل ذلك يتضح في كتب مثل المسئولية والجزاء لوافي (١٩٤٨)، وتمهيد في علم الاجتماع لليافي (١٩٥٢)، وأسس علم الاجتماع لسعفان (١٩٥٣)، وتاريخ الفلسفة والنظريات السياسية لمصطفى الخشاب (١٩٥٣) وغيرها. صحيح أن بعضهم قام بدراسات يوازن فيها بين كونت أو دوركايم أو مونتسكيو من ناحية وابن خلدون من ناحية ثانية، إلا أن هذه الدراسات لم تطور شيئاً من الفكر الخلدوني ولم تكن تستهدف سوى استخلاص النتيجة التي مفادها أن ابن خلدون كان سباقاً إلى ذكر ما عالجه هؤلاء.

(هـ) أن هذه الظروف التي أحاطت بنشأة علم الاجتماع في الوطن العربي، واتجاه رواده الأول إلى نقل علم الاجتماع الغربي ومحاكاته دون تفنيد، قد أفضى، كما يقول عبد الباسط عبد المعطي(١٣)، إلى اغفال الخصائص النوعية للمجتمع العربي، وإضاعة فرصة الإفادة من الانفتاح على الفكر العلمي العالمي لإبداع رؤى ملائمة لقضايا هذا المجتمع، وإلى هيمنة الاتجاهات الوضعية الوظيفية على علم الاجتماع في الوطن العربي. ولقد زاد من تأثيرها كل تلك النتائج السلبية أن هؤلاء الرواد هم الذين أضطلعوا بالاشراف على أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية في مرحلة تأسيسها، وانشغلوا بالأعمال التدريسية لدفعات عديدة من الدارسين الذين تم تكوينهم العلمي من خلال محتويات المؤلفات أو الترجمات التي أعدها أساتذتهم الذين شكلوا اتجاهاً يسميه معن خليل عمر «المسلك النقلي»(١٤) الذي مازال يمارس تأثيراً واضحاً على أوضاع علم الاجتماع في البلدان العربية حتى اليوم.

(و) على الرغم من أن عقد الستينات قد شهد اهتمامات واسعة بالبحوث الأمبيريقية التي تجري من خلال جهود فردية (خاصة رسائل الماجستير والدكتوراه) أو من خلال مشروعات بحثية تتبناها مراكز البحوث التي انشئت

في عدد من الأقطار العربية، إلا أن تلك البحوث التي غالباً ما عالجت الفروق الريفية الحضرية والتغير الاجتماعي والظواهر الانحرافية لم تسهم في تطوير نظرية سوسيولوجية خاصة متميزة، وذلك لأن أصحابها قد استغرقوا في جمع المادة الأمبيريقية حول ظواهر سلوكية جزئية ضيقة، واستندوا في تحليلهم وتفسيرهم لهذه المادة على ما وصلهم من مفاهيم جاهزة مستمدة من نظريات التحديث الغربية عموماً والأمريكية خاصة دون تأمل هذه المفاهيم ونقدها. وفي سنوات السبعينات ظهرت في ميدان علم الاجتماع مجموعة من الباحثين الذين أدركوا أهمية التحاور حول أوضاع علم الاجتماع وخاصة المتضمنات الإيديولوجية للنظريات السوسيولوجية الغربية الكلاسيكية (الوضعية والوظيفية)، وضرورة تحديد مدى إسهامها في فهم الواقع العربي المغاير للواقع الغربي. وأخذت الرغبة في الاطلاع على الاتجاهات النقدية والراديكالية في التراث السوسيولوجي تزداد بين بعض الباحثين، وأن اختلفوا في مدى استيعابهم لتلك الاتجاهات ومدى قدرتهم على توظيفها في إجراء بحوث مبدعة. أما عقد الثمانينات فيمكن اعتباره عقد المراجعة الذاتية بالنسبة لعلم الاجتماع في الوطن العربي، حيث ظهرت دراسات عديدة تنم عن وعي أصحابها بأن علم الاجتماع مازال قاصراً عن تجاوز التأثر بالمدارس الفكرية الغربية، ومازالت المفارقة فيه واضحة بين ما يتم نقله من التراث الغربي من مفاهيم وأطر نظرية من جهة وبين طبيعة الواقع الاجتماعي العربي من جهة ثانية، وأن هذا العلم لم يتمكن حتى اليوم من أن يطور نظرية نقدية تسعى إلى إنضاج وعي الناس بوضعهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، وتسهم في تحرير الإنسان. وقد كشفت دراسة ميدانية أجريت في بداية الثمانينات على عينة من علماء الاجتماع العرب أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (٨٨,٦٠٪) قد عبرت عن أن علماء الاجتماع العرب لم يساهموا حتى الآن في فهم بناء المجتمعات العربية وثقافتها، بينما ذهب ١٢,٣٩٪ من العينة إلى أن هؤلاء العلماء قد أنجزوا في هذا المجال ما يساعد على كشف أبعاد هذه المجتمعات. وفسر الباحثان اللذان أجريا الدراسة(١٥) هذه البيانات بأنها تشير إلى وجود نوع من

النقد الذاتي من جهة، وتعبر عن واقع حقيقة من جهة ثانية، حيث أن معظم السوسيولوجيين العرب يخضع لمعطيات علم الاجتماع الغربي، وأن طرح المشكلات النوعية لمجتمعاتهم، ومعالجة تلك المشكلات في إطار خصوصية تلك المجتمعات مسألة لم تتدعم بعد.

ربما كانت تلك النقاط الست كافية كسياق عام أو خلفية ضرورية عند النظر إلى المؤثرات الفاعلة في تشكل سمات السوسيولوجيا الخليجية.

٢ - الظروف الخاصة :

هناك حقيقتان ليس بمقدورنا تجاوزهما إذا كنا بصدد تلمس الظروف الخاصة بنشأة علم الاجتماع في منطقة الخليج العربي.

(أ) الحقيقة الأولى هي أن نشأة علم الاجتماع في أقطار الخليج العربية قد جاءت هي الأخرى، مرتبطة بتأسيس الجامعات في هذه الأقطار، وبالبدء في تدريس مقررات سوسيولوجية، وإنشاء أقسام أكاديمية للدراسات الاجتماعية بكليات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، التي كانت من النواة الأولى لمعظم جامعات المنطقة. ثم أخذ البحث العلمي الاجتماعي يتدعم في معظم هذه الأقطار بعدما تأسست، رسمياً، مراكز ومعاهد علمية تعني بهذا النوع من البحث، وبعدما بدأت تظهر مجلات ودوريات علمية متخصصة تهتم بنشر الدراسات والبحوث الاجتماعية.

معنى ذلك أنه لم يكن ثمة وجود لدراسات علمية اجتماعية تذكر في المنطقة قبل أن تشرع الدول العربية الخليجية في التوسع في مجال التعليم عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة. ويلاحظ أحد أساتذة التربية من الذين أسهموا في تأسيس إحدى جامعات المنطقة، وعمل مديراً لها لعدة سنوات(١٦)، أن هذا التوسع في التعليم الجامعي قد ارتبط بعدة متغيرات وأحداث بدأت المنطقة تشهدها منذ حوالي أوائل الخمسينات، فسياسياً تأثرت المنطقة بموجة الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه دول كثيرة في العالم نتيجة لتوازنات في القوى

الكبرى من ناحية، ولحركات التحرر الوطني من ناحية ثانية. أما على الصعيد الاقتصادي فقد حدثت تغيرات «فذة ذات ملامح خاصة تمثل صيغة تاريخية غير عادية»، ويقصد بذلك، طبعاً، الاكتشافات النفطية الهامة التي صارت ذات قيمة استراتيجية، ومصدراً لعوائد مالية لم يسبق لها مثيل. ويقول أستاذ آخر في التربية، وعلى دراية كبيرة بأوضاع التعليم في المنطقة(١٧)، أنه على الرغم من صعوبة الجزم بعلاقة سببية بين التطور التعليمي والبترول، إلا أنه «من الجائز أن نفترض بقدر من الثقة والاطمئنان أن الثورة البترولية كانت وماتزال عاملاً حاسماً في التوسع التعليمي في الدول العربية النفطية»، إذ حظى التعليم بقسط ملحوظ من الانفاق باعتباره الأداة التي تؤهل المواطنين للانتقال من الحياة التقليدية إلى مستلزمات المجتمع المعاصر، كما أنه ارتبط بمظاهر تحديث الدولة وأجهزتها. هذه العلاقة يسجلها أيضاً أحد علماء الاجتماع من أبناء المنطقة(١٨) في قوله أنه «بعد استخراج البترول وتسويقه، اتجهت دول الخليج النفطية إلى قطاع التعليم، تنفق عليه بسخاء فكان أكبر قطاع نال التشجيع والاهتمام، وأخذ يتوسع بنسب مضاعفة في أكثر مجتمعات الخليج».

في سياق هذا التوسع في التعليم ظهرت كل الجامعات الموجودة الآن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ففي الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى الآن، أي خلال أقل من ربع قرن، تأسست في هذه الدول اثنى عشرة جامعة، كان أولها جامعة الكويت، وآخرها جامعة السلطان قابوس بعمان. وقبلهم جميعاً كانت جامعة الملك سعود قد أنشئت عام ١٩٥٧.

ووفقاً للبيانات المتاحة لنا، فإن هناك من بين هذه الجامعات ثمان هي التي يوجد فيها أقسام أكاديمية متخصصة في الدراسات السوسيولوجية ويبلغ عدد هذه الأقسام ١٢ قسماً، بالإضافة إلى الأقسام التي تضمها كليات الآداب والتربية التابعة لوكالة الرئاسة العامة لكليات البنات، وهي النظام الجامعي للبنات في الجامعات السعودية. وفيما يلي بيان بتلك الجامعات، والكليات التي توجد بها أقسام لعلم الاجتماع، وتواريخ الإنشاء.

جدول رقم (١)

أقسام علم الاجتماع بالجامعات العربية الخليجية

الجامعة	الكلية	القسم	تاريخ الانشاء
الملك سعود	— الآداب	الدراسات الاجتماعية	١٩٥٨/٥٧ *
	— التربية (أبها)	الدراسات الاجتماعية **	١٩٧٧/٧٦
الملك عبدالعزيز	— الآداب والعلوم الانسانية	الاجتماع	١٩٧٥/٧٤
	— التربية (المدينة المنورة)	العلم الاجتماعية (شعبة اجتماع)	١٩٧٨/٧٧
الإمام محمد بن سعود الإسلامية	— العلوم الاجتماعية	الاجتماع	١٩٧٧/٧٦
	— اللغةالعربية والعلوم الاجتماعية (أبها)	الاجتماع	١٩٨٢/٨١
	— اللغة العربية والعلوم الاجتماعية (القصيم)		١٩٨٢/٨١
الملك فيصل	— التربية	الدراسات الاجتماعية	١٩٨٢/٨١
وكالة الرئاسة العامة لكليات البنات (السعودية)	— كلية الآداب والتربية للبنات	أقسام الاجتماع للبنات	من ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٨٢/٨١
الكويت	— الآداب	الاجتماع والخدمة الاجتماعية	١٩٦٧/٦٦
قطر	— الإنسانيات والعلوم الاجتماعية	الاجتماع	١٩٧٤/٧٣
الامارات العربية المتحدة	— الآداب	الاجتماع	١٩٧٨/٧٧
السلطان قابوس	— التربية والعلوم الإسلامية	الفلسفة والاجتماع ***	١٩٨٧/٨٦

- استخرجت بيانات هذا الجدول من المصدر التالي :

دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ط ١ (١٩٨٣)، ط ٣ (١٩٨٨).

---

* هذا هو تاريخ إنشاء الكلية ولسنا متأكدين ما إذا كان أيضاً تاريخ إنشاء القسم.

** لم يرد ذكره في ط ٣ (١٩٨٨) من المصدر، بينما ورد في الطبعة الأولى (١٩٨٣)؟

*** مع استمرار وجود التخصص كشعبة في هذه الكلية، فقد انشىء كذلك قسم للفلسفة والاجتماع بكلية الآداب التي بدأت الدراسة فيها عام ١٩٨٨/٨٩.

(ب) الحقيقة الثانية هي أن قيام هذه الأقسام الأكاديمية الناشئة بمهامها التربوية والتعليمية قد اقتضى - كما هو الحال في مختلف التخصصات الجامعية الأخرى - توفر الأساتذة الذين يتولون عملية التدريس للطلاب الملتحقين بها. ولضمان ذلك، كان على الجامعات الخليجية أن تتبع نهجين اثنين صورة متوازية. أولهما هو ابتعاث الطلاب المواطنين المتفوقين للدراسة في الخارج، سواء في دول عربية أو غير عربية، لإعدادهم ككوادر أكاديمية وكأعضاء في الهيئة التدريسية. وتشير البيانات المتوفرة في هذا المجال إلى أن معظم هؤلاء المبعوثين قد واصلوا دراساتهم العليا وحصلوا على درجاتهم العلمية (الماجستير والدكتوراه) في جامعات مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (انظر الجدول رقم٢).

أما النهج الثاني فهو الاعتماد على الأساتذة المعارين من الجامعات العربية في الدول العربية المصدرة للقوى البشرية : مصر وسورية والأردن والعراق ولبنان. ولهذا النهج دلالته التي يؤكدها محمد إبراهيم كاظم بقوله أن «التعليم الجامعي في الخليج ليس ظاهرة منقطعة عن التعليم الجامعي في الوطن العربي وفي مصر بالذات، بل أن الحديث عن الثقافة والتعليم في أي بلد عربي يستحيل دون أرضية عن الوطن العربي ككل»، فعلى مستوى الأمة العربية، ولاعتبارات عديدة، تاريخية وحضارية وثقافية، «أمكن ظهور وفرة من الخبراء والأساتذة.. يستطيعون أن يقيموا التعليم.. في منطقة الخليج كلها بدءاً من جامعة الملك سعود وما تلا ذلك»(١٩). وأحسب أنني لست في حاجة إلى حصر، أو حتى ذكر بعض أسماء الأساتذة الذين وفدوا إلى أقسام علم الاجتماع بالجامعات الخليجية، وأسهموا مع زملائهم من الأساتذة الخليجية في التدريس للعديد من دفعات الطلاب الذين درسوا في هذه الأقسام وتخرجوا منها، وكذلك في وضع مؤلفات وإجراء بحوث ودراسات اجتماعية، صارت تمثل جزءاً أساسياً من السوسيولوجيا الخليجية. ويكفي إلقاء نظرة على الجدول رقم ٢ الذي انتجناه من دليل منشور عام ١٩٨٣ به عدد من البيانات عن المتخصصين العاملين في

الجامعات والمعاهد والمراكز والإدارات العلمية ببعض دول الخليج العربية (السعودية، الكويت، الامارات). فقد بلغ عدد هؤلاء في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ٥٦ أستاذاً وباحثاً، منهم ١٣ من الحاصلين على درجة الماجستير في التخصص، و٤٣ من الحاصلين على درجة الدكتوراه في التخصص. وحسب الجدول نفسه، فإن عدد الأساتذة والباحثين الخليجيين هو ١٦ (١٩ سعوديين و٧ كويتيين)، أما العدد الباقي فموزع على جنسيات عربية أخرى (٢٨ مصرياً، ٦ سودانيين، أردنيين، وفلسطينيين، وسوريين).

جدول رقم (٢)

توزيع المتخصصين في علم الاجتماع والانثروبولوجيا في دول الخليج العربية حسب الجنسية والبلد التي تقع فيها جامعة التخرج والدرجة العلمية

م = درجة الماجستير

د = درجة الدكتوراه

الجنسية والدرجة العلمية / جهة التخرج	سعودي		كويتي		مصري		سوداني		أردني		فلسطيني		سوري		اجمالي
	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	
الولايات المتحدة الامريكية	١	٣	٢	٣		٥				١		١			١٦
مصر	١	٣	١		٦	١٢	١					١		١	٢٦
المملكة المتحدة				١			١	٢		١					٥
فرنسا		١				٢								١	٤
المانيا الغربية						١		١							٢
الهند						١									١
الكويت						١									١
السودان								١							١
إجمالي	٢	٧	٣	٤	٦	٢٢	٢	٤	—	٢	—	٢	—	٢	٥٦

استخرجت هذه البيانات من: دليل التخصصات العلمية في دول الخليج العربية، جـ ٢ (العلوم الإنسانية)، مكتب التربية العربي لدول الخليج (قطاع العلوم)، الرياض، ١٩٨٣، صص ١٥-٢٧. مع ملاحظة أن هذا الدليل لم يشمل كل الأقسام الأكاديمية والمراكز والمعاهد والإدارات البحثية بالمنطقة.

ويوضح الجدول كذلك ما ذكرناه من قبل فيما يتعلق بالجامعات التي تخرج منها المتخصصون، فمن العدد الإجمالي، هناك ٢٧ أستاذاً وباحثاً، أي ما يقرب من النصف، متخرجون من جامعات الغرب (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية)، بينما بلغ عدد المتخرجين من الجامعات المصرية ٢٦ من هؤلاء المتخصصين. أما الثلاثة الباقين، فأحدهم متخرج من جامعة هندية، والثاني من جامعة الكويت، والثالث من جامعة سودانية.

أن النظر إلى هذه الظروف الخاصة، أعني ظروف تأسيس الأقسام الأكاديمية، وتأهيل الكوادر العلمية، واستقدام الأساتذة، في ضوء السياق العام، أعني ظروف نشأة وتطور علم الاجتماع في الوطن العربي، يجعلنا ندرك أن ثمة جوانب للتداخل والتشابه بين ما هو عام وما هو خاص وقد أفضى ذلك إلى اكتساب السوسيولوجيا الخليجية للعديد من سمات علم الاجتماع في بقية أقطار الوطن العربي، وإلى تكاملها معه إلى حد كبير. رغم أن واقع المجتمعات العربية الخليجية يسمح، بل يقضي بطرح إشكاليات وقضايا معينة يمكن أن يسهم التعامل المبدع معها في جعل السوسيولوجيا الخليجية صوتاً مميزاً ضمن الخطاب السوسيولوجي العربي.

أن تأسيس تخصص علمي ما تأسيساً «رسمياً» مسألة لا غبار عليها في حد ذاتها. أما إذا صاحبتها أو نجمت عنها أو ارتبطت بها عوامل معينة تؤثر سلباً على هذا التخصص وعلى المشتغلين به، هنا يكون التأسيس الرسمي قيداً على عمليات الدرس والبحث. ويبدو أن علم الاجتماع هو من أكثر العلوم تعرضاً للقيود التي تحد من طموحات المشتغلين به ورغبتهم في سبر أغوار الواقع والكشف عن طبيعة الارتباطات والصراعات القائمة بين مختلف القوى والمصالح والتوجهات والظواهر. وفي عالمنا العربي عموماً، حيث «ولد علم الاجتماع في الجامعات.. وترعرع في أحضانها وخضع لمؤثراتها وتوجهاتها وأهدافها الديوانية (البيروقراطية) أو لمصالح أصحاب المواقع العليا في الكلية أو الجامعة الذين لا يهتمون بطموحات علم الاجتماع وتفاعلاته مع المجتمع

العربي، بل تعاملوا معه كقسم ديواني يخضع لسلطتهم وتوجيهاتهم»(٢٠)، لم يتمكن هذا العلم من أقتحام المشكلات الأساسية الكبرى أو يتعامل مع القضايا البالغة الخطورة والأهمية بالطابع المحافظ الذي غلب عليه، والذي يتجلى في تجنبه طرح القضايا التي يمكن أن تثير الحساسية لدى قوى أو جماعات بعينها، وفي تحوله، في أحيان كثيرة، إلى أداة للضبط الاجتماعي، وفرض الامتثال لأوضاع وبنى ربما كان استمرارها يمثل عقبة أمام إنضاج الوعي العام وتحقيق تنمية حقيقية شاملة، رغم أن أحد المهام الأساسية للجامعة هي «أن يكون أحد المواقع وأحد الأماكن التي يوجد فيها الفكر الذي يستطيع أن يخاطب ويتعرض ويناقش ويستطلع ويستشرف»(٣١).

بالإضافة إلى عامل التأسيس الرسمي لعلم الاجتماع العربي، فإن ثمة عاملاً آخر كانت له آثاره، السلبية أيضاً، على مسار هذا العلم، وليست السوسيولوجيا الخليجية استثناء في هذا الصدد. وأعني بهذا العامل نقل الموجهات النظرية والمفاهيم السوسيولوجية الغربية ومحاولة توظيفها، دون تفنيد أو تمحيص، في فهم الواقع الاجتماعي والثقافي العربي. أن الاطلاع على الإنجازات العلمية في بلدان الغرب المتقدم، والانفتاح عليها ومتابعتها أمر مشروع بل هو أمر مطلوب. والدراسة والتأهيل العلمي في جامعات الغرب ليست أمراً معيباً في ذاتها. لكن إذا كانت محصلة ذلك في النهاية هي الركون التام إلى الصياغات النظرية التي طورها علماء الاجتماع في الغرب، دون الوعي بضرورة النظر إليها في سياقاتها الخاصة، فإن ذلك يفضي، بطبيعة الحال، إلى استمرار اغتراب العلم، واستمرار عجزه عن التعامل مع الطبيعة النوعية والخاصة للواقع العربي.

ثانياً : الجانب التدريسي : المقررات والمؤلفات

فيما يلي محاولة للتعرف على البرامج الرسمية المعتمدة في أقسام علم الاجتماع بالجامعات العربية الخليجية من حيث مجالاتها ومراكز الثقل فيها (أن وجدت)،

وتوصيفاتها الواردة في بعض الأدلة الدراسية، وللتعرف كذلك على بعض محتويات المؤلفات التي يدرسها الطلاب في هذه الأقسام. ولا تعني المزاوجة هنا بين «المقررات» و«المؤلفات» أننا نهدف إلى إجراء مقارنة دقيقة بينهما للحكم على مدى التطابق بين ما يوضع ويوصف رسمياً من «مواد» أو «مقررات» وبين المحتوى الفعلي لما يدرس من «كتب مقررة». فنحن جميعاً نعرف أنه في حالات كثيرة، ولأسباب متعددة، توجد المفارقات بين الأهداف والتوصيفات المعتمدة للمقررات وبين ما يحصل عليه الطالب في الواقع. أن هدفنا هو تلمس بعض المؤشرات الدالة على طبيعة ونوعية المعرفة التي تريد المؤسسات الجامعية، ويريد الأساتذة، لطالب علم الاجتماع أن يحصلها. فمعرفتنا بهذه المؤشرات تجعلنا نقف - ولو جزئياً - على تصور تلك المؤسسات وهؤلاء الأساتذة لوظائف العلم، وتسهم في تكوين فكرتنا حول وضع علم الاجتماع.

١ - عن المقررات :

ليس في نيتنا إجراء تحليل للخطط الدراسية المعتمدة في أقسام علم الاجتماع بالجامعات العربية الخليجية بصورة تفصيلية، لكننا نود عرض مجموعة من الملاحظات التي استخلصناها من إطلاعنا على عدد من تلك الخطط.

(أ) من البديهي أن تكون مقررات الدراسة في أي قسم أكاديمي موضوعة في إطار خطة تضمن، في مجملها، إعداد خريج متخصص توفرت لديه القدرات والاستعدادات التي تؤهله للالتحاق بمجالات عملية معينة تتلاءم مع طبيعة المحتويات المعرفية والتدريبات العلمية والعملية التي تلقاها. وربما كان هذا هو أهم الغايات التي يضعها واضعوا البرامج التدريسية نصب أعينهم وهم بصدد تصميم المقررات.

وفي الدليل الأكاديمي لأكثر من قسم من أقسام الاجتماع بالجامعات العربية الخليجية نجد تحديداً واضحاً وصريحاً لهذا الهدف. فأول أهداف قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز، مثلاً، هو «إعداد

الكفاءات البشرية في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية من باحثين اجتماعيين واخصائيين ومدرسي المواد الاجتماعية وذلك لتلبية احتياجات المملكة من الباحثين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية والمؤسسات التربوية وغيرها»(٢٢). وفي كلية الآداب بجامعة الامارات العربية المتحدة يحدد قسم الاجتماع لنفسه مجموعة من الأهداف من بينها «إعداد اخصائيين في البحث الاجتماعي والانثروبولوجي للعمل في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومراكز الأبحاث الاجتماعية. . .» و«إعداد الاخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجالات الخدمة الاجتماعية المدرسية والخدمة الاجتماعية الطبية والخدمة الاجتماعية العمالية وخدمة المعوقين، ومؤسسات رعاية الشباب بالجامعة والأندية الرياضية والاجتماعية، والجمعيات الاجتماعية»(٢٣). ومن بين أهداف الدراسة بقسم الفلسفة والاجتماع بكلية الآداب بجامعة السلطان قابوس «إعداد مدرسين مؤهلين. . في مجال الفلسفة والاجتماع للتخصص المهني» و«تدريب الطلاب وإعدادهم للعمل في مؤسسات الرعاية الاجتماعية»(٢٤).

(ب) من الطبيعي أن نجد في الخطط التدريسية ميلاً إلى تخصصات معينة ترى الأقسام الأكاديمية أنها ذات صلة أو قرابة بعلم الاجتماع، فتوجدها كمتطلبات أساسية في البرنامج التدريسي. فالأنثروبولوجيا، مثلاً، حاضرة بوضوح في البرامج كلها (ربما باستثناء برنامج قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، الذي يتضمن مقرراً أنثروبولوجيا واحداً فقط هو ١١٤ جمع : الأنثروبولوجيا الاجتماعية)(٢٥. وهذه مسألة يمكن تفهمها في ضوء العلاقة التاريخية بين العلمين. كذلك نجد ميلاً خاصاً إلى مقررات علم النفس في برنامج جامعة الملك عبد العزيز، وإلى مقررات النحو العربي والنصوص ومناهج التدريس والتربية في خطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(٢٦). وأحياناً تكشف المقررات التي يحددها القسم كمقررات مساندة للتخصص عن هذا الاتجاه. فثمة ميل إلى التخصصات السيكولوجية في خطة قسم الفلسفة

والاجتماع بجامعة السلطان قابوس، وميل إلى مجال الرأي العام والإعلام بتخصصاته في قسم الاجتماع بجامعة الامارات. وربما استطعنا أن نعثر على شيء من المنطق وراء الميل إلى الربط بين علم الاجتماع وبين هذا العلم أو ذاك بالذات.

(جـ) تختلف أقسام الاجتماع في الجامعات العربية الخليجية في صيغة طرحها للتخصص. فهو يطرح في بعضها كتخصص منفرد، وفي البعض الآخر كتخصص رئيسي، أو كتخصص فرعي. وقد يطرح على قدم المساواة مع علم آخر في إطار تخصص مزدوج، أو كشعبة ضمن قسم للعلوم الاجتماعية... الخ. بيد أن الأمر الملاحظ بوضوح هو الاهتمام البارز بجعل تخصصات الخدمة الاجتماعية مكوناً أساسياً من مكونات التخصص في معظم هذه الأقسام. فمن بين ٦٩ مقرراً في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود هناك ٢١ مقرراً للخدمة الاجتماعية. وفي جامعة الكويت يجمع التخصص بين الاجتماع والخدمة الاجتماعية في قسم واحد، وفي جامعة قطر تشكل الخدمة الاجتماعية التخصص الفرعي لعلم الاجتماع كتخصص رئيسي(٢٧)، وفي اعتقادي أن الاهتمام البالغ بدمج مهنة الخدمة الاجتماعية ضمن الأقسام الأكاديمية لعلم الاجتماع يرجع إلى عدة أسباب ربما كان أهمها هو ضمان فرصة عمل للخريج باعتباره متدرباً على أساليب الخدمة الاجتماعية، وهي المهنة التي تتلاءم مع طبيعة العديد من المؤسسات القائمة في الدولة التي تهتم بمسائل الرعاية والاصلاح وتأهيل الأفراد والجامعات للتوافق مع كافة الظروف المحيطة بهم، أو إجراء بعض البرامج التنموية المحلية التي تهدف إلى تحسين بعض جوانب البيئة المحيطة بالأفراد. أما الخريج المتدرب والمكتسب للقدرة على إدراك الظواهر الاجتماعية في شمولها، ولأساليب البحث السوسيولوجي القائم على تصورات نظرية ورؤية منهجية، ففرصته تكون أقل في أجهزة وإدارات الدولة التي مازل البحث الاجتماعي العلمي خارج دائرة اهتمامها إلى حد كبير. فالعمل الاجتماعي بمفهوم الخدمة الاجتماعية مازال هو السائد والمسيطر، أما الدرس السوسيولوجي للمجتمع، فمازال يمثل ممارسة ينظر إليها بكثير من الشك، وأحياناً ببعض العداء. وربما

كان هذا الاهتمام بضمان فرصة العمل للخريج هو الدافع وراء الإلحاح على هدف إعداد طلاب قسم الاجتماع للعمل في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية على نحو ما لاحظنا في الفقرة (أ) السابقة .

(د) يعمد بعض أقسام الاجتماع إلى التأكيد على جانب معين من مجال التخصص ، واعتباره مركز الثقل الذي يعطي الدراسة في القسم طابعاً مميزاً . ومن الأمثلة على ذلك التأكيد في أهداف قسم الاجتماع بجامعة الامارات العربية المتحدة «على الجانب الميداني في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية واستخدام الاحصاء والتحليل الكمي في دراسة المجتمع ومشكلاته الاجتماعية بحيث يسود الجانب العملي ، ويتأكد التفاعل بين الجامعة والمجتمع» ، وعلى أن «الدراسة بقسم الاجتماع دراسة ميدانية عملية في المقام الأول»(٢٩) ، وأن كنا لا نلاحظ صدى لهذا التأكيد الواضح في مسميات المواد المطلوبة للتخصص سوى مقرر رقم ١٦٤٤٥ «دراسة ميدانية اجتماعية» (٣ ساعات أسبوعياً) ، اللهم إلا إذا إنعكس ذلك في عملية التدريس ذاتها ، وهو أمر لم نسع إلى بحثه .

وهناك مثل آخر نراه في قسم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وله ظروف وخلفية تاريخية . فهذه الجامعة قامت في نشأتها أساساً على عدد من المعاهد التي كانت تدرس العلوم الشرعية واللغة العربية ، ومن هنا فقد استمر اهتمامها بالتركيز على العلوم الإسلامية إنطلاقاً من هدف «العناية بالبحوث الإسلامية» و«سد فراغ في الدراسات الإسلامية» وما يتصل بها من علوم أخرى كالعلوم الاجتماعية(٣٠) . وفي البرنامج التدريسي لهذا القسم تعد مقررات القرآن الكريم والثقافة الإسلامية والحديث الشريف والتوحيد والتفسير مقررات أساسية في كل المستويات الدراسية في مرحلة البكالوريوس ، كما تبرز مقررات تؤكد الحرص على هذا الاتجاه مثل «علم الاجتماع (منظور إسلامي)» ، «أصول التربية الإسلامية» ، «المجتمعات المسلمة

المعاصرة». ولنا أن نتوقع، بطبيعة الحال، أن ينعكس هذا الاتجاه على محتوى المؤلفات التي يدرسها طلاب القسم، وهي المؤلفات التي تحاول ما يسميه البعض «أسلمة العلوم الاجتماعية»، وهو ما سنشير إليه فيما بعد.

٢ - عن المؤلفات المدرسية :

في أقسام علم الاجتماع، كما في معظم الأقسام الأكاديمية بالجامعات العربية، بما فيها جامعات منطقة الخليج، مازال الكتاب الجامعي يمثل مشكلة ملحة أساسها هو الاعتماد في عملية التدريس على كتاب واحد «مقرر»، دون تنويع المصادر التي تعالج الموضوعات المتعلقة بالمادة. وقد أفضت هذه الممارسة إلى تضييق مفهوم التعليم الجامعي، وصار مقياس النجاح، وحتى التفوق، هو قدرة الطالب على استيعاب، أو بالأحرى «حفظ» ما هو مدون بين دفتي كتاب ما مقرر، مما حد من نمو القدرة على التفكير النقدي والابتكار والإبداع. وقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية عن أن نسبة ملحوظة من أعضاء هيئة التدريس ومن الطلاب في جامعات دول الخليج العربية تقر بأن هذه الممارسة لا تتناسب مع التعليم الجامعي ولا تساعد على تحقيق أهدافه، وعلى الرغم من ذلك، فإن من بين نتائج هذه الدراسة ما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأساتذة يعتمد في التدريس على كتاب واحد بصورة أساسية(٣١).

هذه المشكلة قائمة في تدريس مقررات علم الاجتماع على مستوى الوطن العربي عموماً، ولكن يضاف إليها مشكلات أخرى تتعلق بالخصائص التي تسم المؤلفات المدرسية في هذا التخصص، والتي تستحق منا نظرة فاحصة. وفيما يلي محاولة للكشف عن أهم السمات التي تميز المؤلفات المدرسية التي نعلم أنها تدرس، أو سبق أن درست فعلاً لطلاب علم الاجتماع في هذه الجامعة أو تلك المؤلفات إلى أنماط عامة، دون الدخول في تفصيلات جزئية، ودون السعي إلى أي نوع من أنواع الحصر.

النمط الأول : وهو الذي يعتمد على النقل بكثافة من مصادر ومراجع

أجنبية، أوربية وأمريكية عادة، بصورة لا يستطيع معها القارىء أن يميز بين ما هو مترجم حرفياً وبين ما هو منقول. ومما يضيف إلى هذا الالتباس أن مؤلفي الكتب التي تنتمي إلى هذا النمط لا يهتمون، في الغالب، بعملية إثبات المراجع التي ترجموا منها أو نقلوا عنها إثباتاً دقيقاً، بل أن بعضهم لا يهتم على الإطلاق بإحالة الطالب إلى أية مراجع علمية في أي من الموضوعات التي يكتبون عنها.

وكمثال على هذا النوع من المؤلفات المدرسية نذكر كتاب حسن شحاته سعفان «أسس علم الاجتماع» الذي طبعت منه حوالي عشر طبعات، ودرسته أعداد كبيرة من طلاب علم الاجتماع في جامعات خليجية وغير خليجية، والذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥٣. ويحتوي هذا الكتاب على كم ضخم من المعلومات المجمعة من كتب يرجع تاريخ صدور معظمها إلى أربعينات وثلاثينات هذا القرن أو ما قبل ذلك، وإن كان المؤلف قد أضاف في الطبعات الأخيرة بعض العناوين الأجنبية الصادرة في الخمسينات والستينات إلى قوائم المراجع الواردة في نهاية كل باب، دون أي تجديد أو تنقيح يذكر للنص الذي طبع في أوائل الخمسينات. ويذكر المؤلف أن هدف كتابه هو تعريف القارىء «بعلم الاجتماع وموضوعاته ومناهجه ومصادره، وبالمصطلحات الشائعة»، دون الاعتماد في ذلك على مدرسة دون أخرى. وقد أفضى التجميع من مصادر متنوعة إلى خلو الكتاب من وجهة نظر خاصة للمؤلف يعرض في ضوئها ما يريد قوله، وأن كان القارىء المتخصص يمكنه أن يلمس بوضوح الطابع الدوركايمي فيما كتبه المؤلف عن تعريف علم الاجتماع ومجالات الدراسة فيه، والغاية التي تسعى إليها الدراسات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك كله فالكتاب لا يحتوي على أية محاولات لإعطاء أمثلة أو استشهادات للطالب، مستمدة من واقع المجتمع العربي الذي يعيش فيه(٣٢).

وينطبق العديد من هذه الخصائص على كتب المؤلف المدرسية الأخرى، ومن بينها كتاب «تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية»، وأن كانت الفكرة

الموجهة في عرض مضمون هذا الكتاب أكثر وضوحاً، وهي أن علم الاجتماع ليس علماً معيارياً، أي أنه لا يتعرض لما ينبغي أن يكون، بل هو ينتمي إلى الدراسات الوصفية الوضعية. فهو يدرس الوقائع الاجتماعية لاستنتاج القواعد والقوانين التي تخضع لها هذه الوقائع على غرار ما تصنع العلوم التي تدرس ظواهر المادة كالطبيعية والكيمياء والفلك والميكانيكا وغيرها(٣٣). ووفقاً لهذه الفكرة، المتأثرة بالنزعة الكونتية، يقسم المؤلف تاريخ الفكر الإجتماعي إلى مرحلتين: الأولى يسميها «فلسفية مثالية» والثانية يسميها «علمية وضعية».

وعلى الرغم من أن هذا النمط من المؤلفات المدرسية التي لا تتجاوز في محتواها المعرفي حدود السوسيولوجيا الغربية الكلاسيكية، ناقلة عنها نقلاً ممزوجاً بالترجمة دون نقد أو تفنيد أو تحديد دقيق للمصادر، يضم معظم مؤلفات الجيل الأول من المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي، إلا أن هناك مؤلفات وضعها أساتذة من أجيال لاحقة، وتدرس في أقسام الاجتماع الخليجية وغير الخليجية، تدخل أيضاً في هذا النمط بكل خصائصه. ولا تقتصر تلك المؤلفات على الكتب المداخل في علم الاجتماع، بل تشمل كذلك مختلف فروع ومجالات هذا العلم مثل علم الاجتماع الصناعي، والحضري، والعائلي، والتنظيمي... الخ.

النمط الثاني: ويضم المؤلفات المدرسية التي تقدم للطالب معرفة علمية منفتحة على مختلف الاتجاهات والتيارات، متوخية النظرة النقدية، ومفسرة لتلك الاتجاهات والتيارات في سياقها التاريخي، وكاشفة عن أسسها الأبستمولوجية والإيديولوجية. كما يضم هذا النمط أيضاً المؤلفات التي تعالج ظاهرة أو ظواهر معينة في مجتمع عربي ما، أو على مستوى المجتمع العربي عموماً، مدعمة معالجتها بشواهد واقعية تدل على صدق ما يذهب إليه المؤلف من تعميمات حول تلك الظواهر، في ضوء موقف نظري واضح ومحدد، وبأسلوب منهجي متسق.

وكأمثلة على تلك المؤلفات التي يدرس بعضها في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الخليجية في مقررات مختلفة نذكر كتاب سمير نعيم أحمد «النظرية في علم الاجتماع» الذي يهتم بمساعدة الطالب على اتخاذ موقف نقدي من الاتجاهات النظرية السوسيولوجية، وذلك من خلال توضيح أسس تلك الاتجاهات ومسلماتها، وصياغة مبادىء لتقييمها، سواء كانت تلك النظريات كلاسيكية أو حديثة(٣٤). كما نذكر كتابي محمود عودة «أسس علم الاجتماع» و«تاريخ الفكر الاجتماعي»، حيث يتميز الكتاب الأول بتقديم معرفة منظمة حول المشكلات النظرية في مجال علم الاجتماع من وجهات نظر متعددة، كلاسيكية وحديثة، كما يتميز في عرضه للنظم الاجتماعية بالاهتمام بالاشارة إلى الواقع الاجتماعي في بلدان العالم الثالث. أما الكتاب الثاني، فميزته الأساسية هي عرض الأفكار والنظريات السوسيولوجية في صلتها بالأوضاع الاقتصادية والفلسفية التي نشأت في إطارها عرضاً نقدياً يؤصل لجذور كل من النزعة المحافظة والرومانسية في تلك النظريات من ناحية، والنزعة الراديكالية من ناحية أخرى(٣٥).

ومن بين المؤلفات التي تنتمي إلى هذا النمط أيضاً، وهي في عمومها قليلة على أية حالة، كتاب حليم بركات عن المجتمع العربي المعاصر. فهذا الكتاب يمثل، في اعتقادي، نموذجاً للاتساق بين الفكر النظري وتحليل المعطيات الواقعية المتصلة بالوطن العربي ككل أو بمجتمعات عربية قطرية في مجالات متعددة كالأسرة والطبقات والحياة الدينية والصراع السياسي، والقيم والثقافة وأنماط الفكر(٣٦). ولا شك أن مثل هذا الكتاب يساهم في تنمية وعي الطالب من جهة، ويساعده على تعلم أسلوب التفكير والبحث العلمي من جهة ثانية.

النمط الثالث: ويضم مؤلفات مدرسية ينطلق أصحابها من الرغبة في بناء «علم اجتماع إسلامي» أو «نظرية اجتماعية إسلامية»، وإثبات أن «للإسلام مدرسته الخاصة في مجال علم الاجتماع»(٣٧). وغالباً ما تفتتح هذه المؤلفات

بتأكيد تقدمه للطالب مؤداه أننا في مجتمعاتنا الإسلامية في حاجة إلى بديل عن الاتجاهات السوسيولوجية التي نشأت في الغرب، وأن هذا البديل موجود في القرآن الكريم والسنة. وإذا كان هدف علم الاجتماع الأساسي هو فهم الإنسان وسلوكه في المجتمع، وفهم العلاقات الاجتماعية القائمة فعلاً بين القوى والجماعات في مختلف المجالات، وتشخيص عوامل التغير الاجتماعي، فإن أصحاب تلك المؤلفات لم يقدموا حتى الآن في كتبهم تحليلات تسهم في تحقيق هذا الهدف. فكتاباتهم تتجه، كما لاحظ أحمد زايد(٣٨)، أما إلى تدوين آراء بعض المفكرين المسلمين في بعض القضايا الاجتماعية، أو إلى الكشف عن نظرية اجتماعية في القرآن والسنة. وفي الحالتين لا يظهر أي توجيه للتحليل يساعد على المزيد من فهم قضايا المجتمع العربي المعاصر. أما صلاح قنصوة(٣٩)، فيلاحظ أن أعمال أصحاب الدعوة إلى إنشاء علوم إنسانية خالصة لا تخرج في النهاية عن أحد أمرين: أما أن «تضع نظريات علمية صاغها غربيون ولكن تحت لافتات إسلامية بعد أن تفرض تأويلاً متعسفاً لآيات وأحاديث شريفة. وأما أنها لا تقدم سوى مضمون أخلاقي فضفاض تحت مصطلحات تذكرنا بعلم الكلام القديم». والواقع أن ملاحظات زايد وقنصوة صحيحة، يضاف إليها ما نلاحظه من وجود خلط شديد وغموض منهجي عند أصحاب تلك المؤلفات. فمثلاً، نقرأ في تقديم لأحد الكتب من هذا النمط أن فهم الإنسان «لن يتحقق... بالرجوع إلى نظريات وضعية مذهبية منحازة من الشرق أو الغرب، ولن يتحقق بإجراء أبحاث جزئية تتسم بالنسبة الزمانية والمكانية والثقافية والاجتماعية يجريها بشر يتأثرون بأوضاعهم التربوية والثقافية والاقتصادية... الأمر الذي ينعكس حتماً على دراساتهم ونتائج أبحاثهم، وإنما يتحقق باستعراض آيات كتاب الله من أجل فهم سنن الله الاجتماعية والتاريخية»(٤٠)، ثم نقرأ في مقدمة الكتاب نفسه ما يقوله المؤلف من أن بناء علم الاجتماع إسلامي «لا يتعارض مع إجراء بحوث واقعية لدراسة النظم والقيم والاتجاهات والأبنية الاجتماعية المعاصرة والقيام بالدراسات المقارنة»(٤١).

أما فصول الكتاب العشرة، فنقرأ في الثلاثة الأولى منها، وتقع في حوالي ٨٠ صفحة، معلومات عما يسميه المؤلف «الأسس البنائية للتنظيم الاجتماعي في الإسلام»، ويقصد بهذه الأسس أهداف الشريعة الإسلامية وبعض المبادىء مثل العدل وطاعة أولياء الأمور في غير معصية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. . . الخ، وكذلك معلومات عن الرؤية التاريخية في القرآن الكريم، وتقع فيحوالي ٢٤٠ صفحة، فتشمل معلومات عن علم الاجتماع في المجتمع الغربي من حيث تاريخه ومجاله ومدارسه ومناهجه، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى. . . . الخ، دون أية صلة بين هذه المعلومات وبين ما ورد في الفصول الثلاثة الأولى.

والملاحظة نفسها تنطبق على كتاب آخر للمؤلف نفسه يهدف إلى دراسة النظم الاجتماعية من منظور إسلامي. فالقارىء يلاحظ بوضوح اعتماد المؤلف في تعريفه للنظم الاجتماعية وخصائصها وأنواعها وأهدافها على مصادر غربية تماماً، ثم تكريسه بقية فصول الكتاب للحديث عن النظام العائلي والنظام التربوي والنظام الاقتصادي بالاستناد إلى بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأحاديث الشريفة، وبصورة منفصلة تماماً عن المفهومات والخصائص التي تحدث عنها من قبل(٤٢).

إن المشكلة الأساسية لتلك المؤلفات هي أنها تخلق نوعاً من عدم الفهم ومن الخلط في ذهن الطالب بين أساليب وأهداف الدعوة الإسلامية، وهي أمور مستقرة في علوم القرآن والسنة، وبين طرق التحليل المستخدمة في علم الاجتماع، والتي تستخدم لأهداف أخرى هي فهم الواقع الاجتماعي والثقافي والآليات الفاعلة في حركته وتغيره(٤٣).

النمط الرابع: وهو الذي يضم المؤلفات المدرسية في مجال الانثروبولوجيا. وتعد أعمال أحمد أبو زيد أفضل النماذج الممثلة لهذا النمط، خاصة كتابه المعنون «البناء الاجتماعي» الذي صدر منه جزاءن، أولهما عن «المفهومات»، وثانيهما عن

«الأنساق». ويقدم هذا الكتاب للطالب معلومات منظمة وواضحة حول المجتمعات التقليدية، أو المجتمعات البدائية، والمناهج والأساليب التي تستخدم في دراستها. ففي الجزء الأول، يقرأ الطالب عن المفاهيم الأنثروبولوجية من حيث نشأتها وتطورها واختلاف تعريفاتها ومعانيها، وأهم العلماء الذين أسهموا في بلورتها. وفي الجزء الثاني يعالج المؤلف بتوسع أربعة أنساق أساسية هي النسق الأيكولوجي، والنسق الاقتصادي، ونسق القرابة، والضبط الاجتماعي. وربما كان أهم ميزات هذا الكتاب اتساقه الداخلي وتخلصه من الغموض الذي نجده في العديد من المؤلفات العربية في هذا المجال، وقدرته الكبيرة على الاقناع. ولعل ذلك يرجع إلى طريقة الكتابة. فالمؤلف يعلن بوضوح اعتماده على اتجاه نظري معين مستمد من إنجازات الأنثروبولوجيا البنائية والوظيفية كما تجسدها أعمال بعض العلماء من أمثال راد كليف براوان، وريموندفيرث، وإيفانز بريتشارد، وفي الوقت نفسه يحاول تقديم وجهة نظر شخصية قائمة على الخبرة التي اكتسبها هو نفسه من خلال دراساته الحقلية المتعددة التي أجراها في عدد من المجتمعات العربية : مصر - ليبيا - السودان - سوريا - الأردن - المملكة العربية السعودية، وكذلك بعض المجتمعات الافريقية. وقد مكنته هذه الخبرة من الاستشهاد بالعديد من المعطيات الواقعية وإجراء مقارنات بينها(٤٤).

ويدخل في هذا النمط عدد آخر من المؤلفات التي تدرس لطلاب الجامعات الخليجية في مقررات مثل الأنثروبولوجيا العامة (المقدمات أو المداخل، أو المبادىء) والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والثقافية، أو بناء المجتمع ونظمه، أو علم الاجتماع البدوي. وعلى الرغم من أن بعض هذه المؤلفات قد اتخذ من كتاب أبو زيد مثالاً، وحاول النسج على منواله، وهو ما نلاحظه من طريقة تقسيم أبواب وفصول تلك الكتب، أو من طبيعة الموضوعات التي تعالجها، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك بصورة مرضية. فضلاً عن أنه من المفروض أن تسعى تلك المؤلفات إلى تجاوز كتاب أبو زيد بالإضافة والتجديد، خاصة أن علم

الأنثروبولـوجيا قد شهد تطـورات هائلة في التوجهـات والمناهج والاهتمامات، وبـالـذات في العقـود الثلاثـة الأخيرة. من هنـا فإن تلك المؤلفـات قـد جـاءت مفتقدة، في معظمها، إلى الخصـائص الإيجابية التي تميز مؤلف أبو زيـد، خاصة الـربط بين الفكـرة النظـريـة من نـاحية ومعطيـات الـواقع من نـاحيـة أخـرى. والملاحظ هو أن تلـك المؤلفات تتفاوت من حيث قـدرتها على التحليل العميق، ووضوح الأفكار، وفي مدى توفيقها في عـرض تطبيقات وأمثلة من بيئات قريبة من الواقع الذي يعايشه الطالب العربي الخليجي(٤٥).

ثالثاً : الممارسات البحثية

شهدت منطقة الخليج العربي في العقدين الماضيين نشأة عدد من المراكز البحثية المعنية بالـدراسات الاجتماعية، كما ظهر عدد من الـدوريات التي تهتم بنشر هذا النـوع من الدراسـات. ولا يستطيع أي متتبع لحركة النشر العلمي في المنطقـة أن يتجاوز الدور البـارز لجامعة الكويت في هذه الحركـة فمنذ منتصف السبعينات، بدأت تصدر عنها عدة حوليات ومجلات فصلية متخصصة في مجالات مختلفة.

ولا يتوفر بين أيدينا الآن ببليوجرافيا شاملة وحديثة عن الدراسات والبحوث المنشورة في المنطقة تمكننا من معرفة الحجم النسبي للبحوث الاجتماعية المنشورة. وفي محاولـة من جانبنـا للـوقـوف إلى مدى الاهتمام بنشر أعمال سـوسيـولوجيـة وأنثـروبولـوجيـة، لجأن إلى فهـارس وكشافـات بعض الـدوريات، لنـأخذهـا كأمثلة، فتبين لنا ما يلي :

(أ) من بين ٣٣٧ دراسة نشرت في «مجلة العلوم الاجتماعيـة» في كل أعدادها الصادرة منـذ عام ١٩٧٣ وحتى عـام ١٩٨٧ (٥٣ عدداً)، وجدنـا أن هناك ٥٣ دراسـة في مجال علم الاجتماع والأنثـروبولـوجيـا (أي بنسبـة ٥١,٧٪ من إجمالي الدراسات المنشورة)، وليس هناك من بين هذه الدراسات سوى ٨ فقط هي التي تعالج موضوعات تتصل بمجتمعات الخليج العربية(٤٦).

(ب) لم تنشر «مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العـربية» - وهي مجلـة «فصلية

علمية تعني بشئون الخليج والجزيرة العربية السياسية، والاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، العلمية» - في أعدادها الستين الصادرة خلال خمسة عشرة عاماً (١٩٧٥-١٩٨٩) سوى سبعة بحوث لمتخصصين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا(٤٧).

(جـ) بحصر الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية المنشورة في حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر، اتضح أن عددها ٢٢ دراسة، أي بنسبة ٢,١٤٪ من إجمالي عدد الدراسات المنشورة في ١٢ عدد في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩، والذي بلغ ١٥٥ دراسة(٤٨).

إن هذه الأعداد والنسب تبدو، بالنظر إلى وظيفة علم الاجتماع، والدور الذي ينبغي عليه أن يقوم به، ضئيلة. وهي في النهاية مؤشر على حالة المنتج السوسيولوجي في جانبها الكمي، ولكن ماذا عن الجانب الكيفي، الذي ربما كان الأهم؟

لقد طرحنا في مقدمة هذه الدراسة تساؤلاً حول الكيفية التي عالجت بها البحوث السوسيولوجية في المنطقة قضايا التغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بالذات، على افتراض أن تلك القضايا تشكل مسائل محورية، كما تساءلنا عما هو مطروق وما هو متروك من مجالات بحثية. وفيما يلي نحاول الإجابة على هذه التساؤلات، وذلك من خلال تتبع بعض النماذج البحثية التي أجريت حول تلك القضايا. ومن البديهي أن تجيء هذه المحاولة قاصرة، بحكم الانتفاء وعلم الشمول، والأمل أن تضاف إليها محاولات أخرى من جانب المهتمين بوضع علم الاجتماع في الوطن العربي عموماً، وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص.

١ - حول بحوث التغير الاجتماعي :

لم يكن الاهتمام بقضية التغير الاجتماعي من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع في منطقة الخليج امتداداً لما ساد في الدراسات الاجتماعية العربية عموماً من اهتمام بهذه القضية طوال الستينات والسبعينات فحسب، بل كان أيضاً، وأساساً،

استجابة للظروف والأوضاع التي بدأت هذه المنطقة تشهدها، والتي تمثلت في الآثار الناجمة عن ظهور النفط واستخدامه تجارياً في الأسواق العالمية، والإفادة من عوائده. وقد تجلت تلك الاستجابة في جهود بحثية يمكن القول أنها تراوحت بين محاولة تأسيس مداخل أو أطر نظرية ومنهجية منظمة لتفسير عملية التغير الاجتماعي، وبين التشخيص الأمبيريقي لظاهرة أو أخرى، في هذا المجتمع أو ذاك، من منظور التغير الاجتماعي. وفي حين كانت الجهود النظرية عموماً قليلة، فإن الجهود الأمبيريقية كانت عديدة ومتباينة من حيث قدرتها على بلورة المفاهيم الملائمة وتحقيق الاتساق بين التوجيه النظري والإجراء الأمبيريقي.

من المحاولات الباكرة لتقديم تفسير للتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية نذكر دراسة محمد الرميحي التي نظرت إلى التغير الاجتماعي في إطاره الثقافي والاجتماعي الشامل، وباعتباره يحوي إلى جانب مظاهر السلوك دوافع هذا السلوك أيضاً. وفي سياق دعوته للتجديد المنهجي في اتجاه الأصالة استبعد الباحث أسلوب الاستقصاء الاحصائي وأسلوب طرح المشكلات الناجمة عن التغير الاجتماعي بهدف علاجها، كما رفض التقيد بمفاتيح التحليلات الشائعة في السوسيولوجيا الغربية، والتي صممت لفهم المشكلات الاجتماعية الأوربية، وهو رفض مؤسسي على الرغبة في تحقيق «أصالة فكرية نابعة وليست تابعة»(٤٩) وإنطلاقاً من حقيقة التشابه القائم في التركيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات العربية الخليجية، يحاول المؤلف أن يميط اللثام عن القوانين الاجتماعية الحاكمة للعلاقات الاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات، ومن خلال تحليله لتلك القوانين يصل المؤلف إلى خلاصة مؤداها أن التغير الذي طرأ على مجتمعات الخليج العربية لم يكن تغيراً في المضمون، وإنما كان تغيراً في الشكل. وفي تدليله على صحة هذه الخلاصة يستشهد بمعطيات من واقع الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن واقع حياة الفرد والأسرة، وبصورة أكثر من واقع الأوضاع التي تحكم مكانة المرأة والنظرة إليها في المجتمع. ورغم الجانب الإيجابي

في هذه الدراسة والمتمثل في الدعوة إلى التجديد والأصالة المنهجية، فإنها، أي الدراسة، لم تعكس رؤية واضحة ومحددة لمعنى التغير الاجتماعي، ولم تعني بتحديد آلياته. فضلاً عن أن المؤلف يستخدم بعض المفهومات، وخاصة مفهوم «الطبقة» دون تعيين حدوده وما يشير إليه في واقع المجتمعات موضوع البحث.

وفي دراسة لاحقة للمؤلف نفسه، ركز فيها أيضاً على قضية التغير الاجتماعي، واتخذ من مجتمعات الخليج العربية مجالاً للبحث، نجده يضيف إلى تحليله بعداً لم يكن واضحاً في دراسته السابقة، أعني الدور الذي لعبه الإنتاج النفطي في دخول تلك المجتمعات في علاقة مع السوق العالمي. وبدلاً مما ذهب إليه من قبل من أن التغير كان في الشكل وليس في المحتوى، نجده في هذه الدراسة يذهب إلى أن النفط قد جعل إيقاع التغيرات في المنطقة يشتد، إذ حركت الثروة الجديدة كوامن المجتمع القديمة، مما أفضى إلى تغيرات في الهيكل الاقتصادي وتحولات «بنائية» في «المجتمع الجديد»، تجلت في الجوانب السكانية الحضرية - والثقافية - والتعليمية، والسياسية. أما عن تشخيصه لطبيعة التغير الحادث، فهو يراه عبارة عن تحول من مجتمع (القبيلة) التقليدي إلى مجتمع (الدولة)، وهو تحول يتسم بوجود ثنائية بين الاقتصاد القديم (القائم على الزراعة والرعي والغوص وصيد السمك)، بكل مصاحباته الاجتماعية/ السياسية، والاقتصاد الحديث (القائم على الثروة النفطية) بكل ما يكون من عبء اجتماعي سياسي(٥٠).

ويظهر الاهتمام بصلات المجتمعات العربية الخليجية بالنظام الرأسمالي وتأثير تلك الصلاة على طبيعة التغيرات الاجتماعية الحادثة، بصورة أوضح في تحليلات نورة الفلاح، وأن كانت تلك التحليلات تنصب بصورة خاصة على حالة المجتمع الكويتي الذي يوصف في هذه التحليلات بأنه قد تحول إلى مجتمع محيطي تابع لمركز رأسمالي(٥١)، وأن هذه التبعية قد أفرزت العديد من المشكلات والظواهر في مجالات العمل والسياسة والعلاقات الاجتماعية. وفي دراسة أخرى

لها تؤكد نوره الفلاح على قناعتها بأن خصوصيات بناء المجتمعات تتشكل من خلال الطبيعة الخاصة للتفاعل بين عناصر عديدة داخل هذا البناء، إلا أن العوامل الخارجية من شأنها تحريك مجموعات حية داخل المجتمع، والحفاظ على العناصر الطيعة التي تساعدها على التحرك والنفاذ. ومن البديهي أن تدفع هذه القناعة إلى الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يفرض على الباحث تتبع نفاذ العوامل الخارجية إلى بنية المجتمع، وهو ما فعلته نورة الفلاح في دراستها التي استهدفت تحليل وتفسير التغير الحادث في المجتمع الكويتي منذ النشأة حتى نهاية العقد السابع من هذا القرن، وهي دراسة في التاريخ الاجتماعي تعرض لنا بصورة منظمة وواعية تضافر الحدث الخارجي مع الواقعة الداخلية في تشكيل تاريخ المجتمع الكويتي، وتستند في هذا العرض على الفكرة النظرية التي مؤداها أن المجتمع كتلة دينامية، ذات حركة دائمة، تتأثر - في حالة المجتمعات حديثة النشأة - بتدخل مجتمعات أكثر تطوراً(٥٢). وعلى الرغم من وضوح هذا التوجه ومحاولة الاتساق معه في عرض الحالة الكويتية، إلا أننا نلاحظ غياب التوصيف الدقيق لطبيعة التركيبة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الجديد، توصيفاً يتلاءم مع نظرية التبعية التي يشيء منهج الدراسة بتبنيها. كما أن استخدام كلمة «مجموعة» للاشارة إلى قوى اجتماعية، سواء كانت متعارضة أو متفقة في مصلحتها وتوجهاتها، جعل التحليلات تفقد قدراً من الدينامية، أن الحديث عن مجموعة حاكمة، ومجموعة التجار، ومجموعة الإداريين والفنيين، ومجموعة العاملين بالأعمال اليدوية، يكاد يحيل البحث إلى تحليل لجماعات مهنية في إطار شكل لتقسيم العمل في المجتمع. وربما يعزي ذلك إلى رغبة الباحثة في تجنب الصعوبات النظرية والمنهجية التي تحيط باستخدام مفهوم «الطبقة».

في مقابل هذا التجنب لاستخدام مفهوم «الطبقة»، نجد محمد الرميحي يدرس حالة البحرين في تحولها الاجتماعي «من وجهة نظر تطور التركيب الطبقي الاجتماعي الاقتصادي»، ذاهباً إلى أن ظهور النفط وما أدى إليه من سرعة في التغير الاجتماعي قد أسهم في «بروز الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة

مثل طبقة العمال الجديدة التي كونها عمال النفط، والطبقات المتوسطة التي ظهرت نتيجة للتطور التجاري، وتوزيع مجالات العمل الحكومي»(٥٣). وهذا الربط بين التغير الاجتماعي والتركيب الطبقي نجده في دراسة أخرى لإحدى الباحثات من الامارات العربية المتحدة، يكشف محتواها ومنهجها عن تبني الباحثة لنظرية التبعية في تفسيرها للبناء الاجتماعي لمجتمع الامارات وللتحولات التي طرأت على هذا البناء. إذ ينصب تحليلها على المقارنة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من المجتمع القديم، أي مجتمع ما قبل النفط، والمجتمع الحديث، أي مجتمع ما بعد النفط. ففي داخل «نمط الإنتاج» التقليدي في مجتمع الامارات - وفي مجتمعات الخليج كلها كما تذهب الباحثة - كانت الجماعات الطبقية المسيطرة تشكل تحالفاً من ملاك السفن وتجار اللؤلؤ، أما في نمط الإنتاج السائد الآن (في المرحلة النفطية)، فإن هذا التحالف قد نما ليملك العقارات في المدن ويسيطر على التجارة الداخلية. وتطلق الباحثة على هذا التحالف مصطلح «البورجوازية» أو «جماعة أصحاب رأس المال التجاري». وبجانب هذه الجماعة هناك «الجماعات الطبقية الوسطى» التي كانت تضم المنتجين التقليديين من غواصين وبحارة وحرفيين ومزراعين ورعاة، وصارت الآن تضم هؤلاء بعد تحولهم للعمل في المدن في الوظائف الحكومية كموظفين ومستخدمين في المؤسسات الحكومية والخاصة. وهناك أيضاً «جماعة العمال» وتشمل العاملين بأجر في المهن اليدوية، ومعظمهم من الوافدين(٥٤).

وهناك دراسة أخرى اهتمت بالتغيرات التي طرأت على التركيب الطبقي بالتطبيق على حالة المجتمع القطري، بالتركيز على القطاع الحضري منه، إنطلاقاً من القناعة بأن التحضر هو «أهم ظاهرة يواجهها المجتمع من خلال تحوله من مجتمع متنقل إلى مجتمع مستقر»، وأن هذا هو ما حدث في المجتمع القطري وأثر على كافة الأبعاد والمكونات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى التركيب السكاني والبناء الطبقي لمدينة الدوحة بوصفها العاصمة التي تمثل الثقل الحضري. وفي هذه الدراسة تتحدث الباحثة عن «طبقة» تجار اللؤلؤ، وطبقة صغار الطواشين،

وطبقة النواخذة، وطبقة العمال وطبقة العبيد، باعتبارها الطبقات التي يتكون منها «السلم» الطبقي في مجتمع الغوص، أي مجتمع ما قبل النفط. أما في المجتمع الحضري في المرحلة النفطية، فالطبقات القائمة هي: الطبقة الحاكمة، الطبقة الغنية، الطبقة الوسطى، والطبقة الدنيا(٥٥).

إن هذه الدراسات التي عرضنا لها تمثل نماذج من الممارسات البحثية المهتمة بقضية التغير الاجتماعي، وهي وإن كانت تتفاوت من حيث عمق تحليلاتها ومدى اهتمامها وتركيزها على بعد التبعية والارتباط بالسوق العالمي، إلا أنها تعكس الرغبة في رؤية التغير الاجتماعي بمنظور يختلف عن منظور مدرسة التحديث الذي ظل سائداً في دراسات التغير الاجتماعي لفترة طويلة. وهو المنظور الذي يرى أصحابه أن المجتمع يتحول من الطراز التقليدي إلى الطراز الحديث إذا أخذ هذا المجتمع - بتأثير عوامل ثقافية غالباً - خط التباين في البناء الاجتماعي واتساع نطاق الحياة الحضرية وخط تطور الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي، وتبني القيم الحديثة، التي هي في رأي أصحاب هذا المنظور، القيم السائدةفي الثقافة الغربية.

وفي منطقة الخليج العربي تعد دراسات جهينة العيسى نموذجاً ممثلاً لهذا المنظور. فهي تعتبر التحديث عملية تفرضها احتياجات الأفراد والجماعات في المجتمع المتحول، وهي عملية ينبغي إتخاذها «كهدف قومي»(٥٦). أما أين يمكن الكشف عن نتائج هذه العملية، فإن هذه الدراسات تحدد بعض المؤشرات التي تنحصر في إحصاءات متعلقة بمعدلات التعليم والنمو الصناعي والاستهلاكي، والتباين في بناء الأسرة ووظيفتها، واتجاهات وقيم الافراد والجماعات. ومن هنا ينصب أغلب الدراسات الامبيريقية على تلك المجالات. ففي احدى دراساتها تنطلق جهينة العيسى من التأكيد على انتشار التعليم الرسمي والتعرض لوسائل الإعلام، والتصنيع، هي أهم العوامل التي تدفع المجتمعات الى التغيير الاجتماعي في المجتمع القطري الى عرض التطورات التي

شهدها نظام التعليم، والنشاط الاقتصادي، كما تركز على مظاهر التغير في البناء الأسري مستعينة ببيانات امبيريقية جمعتها باستخدام صحيفة مقابلة تدور اسئلتها حول نمط الاسرة ودور كل من الأب والأُم والأبناء في الأسرة وعلاقة الأسرة بالعائلة والعلاقات بين الأبوين، وطبقتها على عينة مكونة من ٦٦ أسرة تمثلها الأمهات في مدينة الدوحة، وخلصت من هذه الدراسة إلى أننا «ازاء أسرة قطرية متغيرة، وتبدو مظاهر التغير البنائي في تغير أدوار الأفراد في الأسرة، وإلى أن الأسباب الرئيسية في تغير بناء الأسرة في مدينة الدوحة، ترجع إلى عمليات الاتصال الثقافي والحضاري. .(٥٧).

وكانت الباحثة قد أجرت من قبل دراسة انطلقت من الإطار التحديثي نفسه، وسعت إلى الكشف عن «ديناميت التحديث في المجتمع القطري والتي تتمثل في تطور النظام السياسي والاقتصادي نتيجة لظهور النفط وتطور التعليم الذي هو محصلة للتطور الاقتصادي والسياسي من جهة، وظهور الوعي القومي في منطقة الخليج من جهة ثانية، وأخيرا انتشار وسائل الاتصال الجماهيري من اذاعة وتليفزيون(٥٨). وقد قامت الدراسة على عمل ميداني استخدمت فيه الباحثة صحيفة مقابلة طبقت على عينة قوامها ٧٣ من عمال صناعة البترول القطريين، وكانت هذه الصحيفة عبارة عن مقياس لمعرفة درجة التحديث من خلال استجابة أفراد العينة لعدد من الاسئلة تدور حول المشاركة الفعلية، الطموح التعليمي، الاتجاهات الاستهلاكية، حجم العائلة، نمر الرأي العام، معلومات عامة، إلتزامات عائلية، خبرات جديدة، حقوق المرأة، وسائل الاتصال الجماهيري. . الخ على أساس أن حصول المبحوث على درجات أعلى في هذا المقياس يعد مؤشرا على تحديث اتجاهاته(٥٩). وقد انتهت الباحثة الى النتيجة القائلة بأن التحضر ووسائل الاتصال الجماهيري والتعليم هي العوامل التي تمارس تأثيرا قويا في تحديث الأفراد.

من الواضح ان هذا النمط من البحوث حين يعزى التغير الى عوامل ثقافية

ويبحث عن مظاهر التغير في شكل السلوكيات والاتجاهات، يبتعد تماما عن مركز اهتمام النمط السابق من البحوث الذي عرضنا دراسات الرميحي والفلاح وغبيش والغانم كأمثلة عليه، وأقصد الاهتمام ببعد الارتباط بالسوق العالمي وبعلاقات التبعية، كما ان دراسات التحديث لاتميل الى استخدام مفاهيم «الطبقة» أو «نمط الانتاج» كمفاتيح تحليلية، بالاضافة الى أنها تتسم بالطابع الامبيريقي المغرق في التفصيلات بصورة تحيل البحث إلى عمل تجزيئي مفتت، فضلا عن المشكلة الأساسية المتمثلة في تصور تلك الدراسات بأن التغير «أي التحديث» ينبغي أن يكون في اتجاه اكتساب خصائص المجتمع الغربي، وهو تصور مستمد من نظريات التحديث التي صاغها علماء غربيون من أمثال لويد وارنر، ودافيد ماكليلاند، ووالت روستو وغيرهم، والتي تشير في محتواها إلى ان المجتمعات المتخلفة في تقدمها ونموها تنتقل من حالة التقليدية الى حالة الحداثة التي يعد المجتمع الغربي نموذجا لها. والواقع ان دراسات التحديث، على كثرتها بالمقارنة بالدراسات الاخرى، لم تنجح حتى الآن في تفسير جوهر عملية التغير الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها مجتمعات الخليج العربية، كما لم تنجح في أخذ خصوصيات تلك المجتمعات في الاعتبار، وهذا ما أوضحة أحمد زايد(٦٠) في دراسة نقدية له شملت كلا النمطين من الدراسات، في ضوء أبعادها المعرفية والمنهجية والامبيريقية.

٢ — حول بحوث التنمية الاجتماعية:

سيطر موضوع التنمية على اهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي عموما طوال عقد الثمانينات، وما زال يمثل قضية ملحة في كتاباتهم وأعمالهم البحثية. وقد أدى الاهتمام البالغ بهذا الموضوع إلى تضاؤل الاهتمام بقضايا اخرى او على الاقل تضمينها داخل موضوع التنمية مثل الهجرة والموارد البشرية والتعليم والمرأة وحتى الفولكلور. فقد لاحظ احد المتابعين لحركة البحث الاجتماعي في الوطن العربي ان كل تلك الموضوعات قد أدخلت في غالب الاحيان «تحت عباءة التنمية وعولجت كجزء أو كمظهر لها(٦١). وفي منطقة

الخليج العربي برزت جهود المعهد العربي للتخطيط بالكويت في عقد الندوات والحلقات النقاشية التي خصصت لهذا الموضوع مثل حلقة «التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده»(١٩٨١)، «آفاق التنمية العربية في الثمانينات» (١٩٨١). «التنمية العربية والعلاقات الدولية» (١٩٨٣)، «التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي» (١٩٨١).

والواقع ان هذا الاهتمام الواسع بموضوع التنمية لم يكن بدون بدايات، فالكتابة عن التنمية في الدراسات الاجتماعية العربية كانت قد بدأت تظهر في أواخر الستينات، حيث كان مفهوم التنمية يقتصر على تنمية المجتمع المحلي ـ الريفي او الصحراوي، كما ان المفهوم ارتبط، بصورة او بأخرى، بالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وما ارتبط بهما من ميادين وقطاعات. وفي تلك الحقبة بدأ التقاء هذين المجالين: تنمية المجتمع المحلي والخدمة الاجتماعية بهدف وضع المبادىء للعمل الاجتماعي من اجل احداث تغييرات جزئية في مناطق مهملة كالريف او البادية وبين فئات معينة كالنساء والشباب والطلاب والعمال. وتركز اهتمام الباحثين حول موضوعات مثل التكيف التكنولوجي، أو التجديد في أساليب الانتاج الزراعي، والعمل مع الشباب والفئات الخاصة. وفهمت هذه الموضوعات على انها قضايا التنمية، رغم انها لم تؤد إلا إلى فصل تنمية المناطق الريفية والبدوية عن خطة تنمية شاملة قومية وإلى تجزيئى المجتمع وبينما حاول اتجاه تنمية المجتمع المحلي ان يتجاوز أوجه قصوره، فان اتجاه الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ظل، من حيث نظرياته ومناهجه، أسير نشأته الأولى. ومع ذلك فالملاحظ انه هو الاتجاه الذي له وجود واضح في الجامعات العربية، رغم ظهور بعض المفاهيم الجديدة والجادة في مجال التنمية(٦٢).

وفي منطقة الخليج العربي، كان ظهور النفط وما ترتب عليه من أوضاع اجتماعية واقتصادية، دافعا الى إثارة أسئلة التنمية. وتمحورت حول هذه الاسئلة سلسلة من الدراسات والبحوث التي يمكن القول انها قد توزعت على اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول : ويضم الدراسات والبحوث التي تفهم التنمية على انها تحقق لعدد من المؤشرات التي تتعلق بالدخل القومي والدخل الفردي، وبعض الاحصائيات التي تتصل بعدد مؤسسات الرعاية والخدمات كالمستشفيات والمدارس، او كمية استهلاك الفرد من الكهرباء والسلع المعنية . . كما نرى انه من الممكن الاستدلال على حدوث التنمية، أو على وجود عقبات تقف دون تحقيق هذه التنمية من خلال الدراسة الامبيريقية لموضوعات مثل : وضع المرأة، بناء الاسرة، تغير القيم والاتجاهات، كما تنظر هذه الدراسات الى بعض المشكلات مثل الجريمة وجناح الاحداث . . الخ، باعتبارها من مخلفات عمليات الاتجاه نحوالتنمية بهذا المفهوم، حيث ان المجرمين والجانحين ينظرون اليهم باعتبارهم أفرادا لم يتمكنوا من تحقيق التكيف مع التغيرات الحادثة في المجتمع .

من الواضح ان هذا النوع من الدراسات يرتبط بصورة او بأخرى باتجاه التحديث الذي سبق وأشرنا اليه في عرضنا لنماذج من بحوث التغير الاجتماعي . فجهينة العيسى تؤكد ان «التحديث يرتبط بالتنمية»، وفي سعيها الى البحث عن بعض المتغيرات التي أدت الى تنمية المجتمع القطري (أي تحديثه) تستعين باتجاه المؤشرات السائد في العديد من بحوث التنمية التي تنتمي الى هذا الاتجاه، وذلك لأنها تنطلق من مبدأ انه «حتى يتم التحديث (أي التنمية) يجب اكتساب سمات معينة، وإلا فإن فقدان هذه السمات سيعني التخلف بالضرورة (٦٣) . وتتابع بحثها متجهة الى تناول تطور النظام التعليمي (اعداد المدارس واعداد الطلاب وتطور ميزانية التعليم)، وتطور الصناعة في قطر (اعداد العمال، الانتاج)، وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري، ثم تبحث عن آثار التنمية في التحضر والأسرة(٦٤) .

واذا كانت عمليات التصنيع والهجرة والتوطين . . الخ هي من مستلزمات التنمية «التحديث»، فان الجريمة هي من نتائج التنمية السريعة التي تتميز بها مجتمعات الخليج . هذا ما خلص اليه طلعت ابراهيم لطفي في احدى دراساته

عن الجريمة في المملكة العربية السعودية. وهو استخلاص نمطي في دراسة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية. فالتصنيع يؤدي الى زيادة درجة التحضر في المناطق الصناعية، الذي يصاحبه عادة بعض المشكلات الاجتماعية مثل التغير الثقافي السريع، والصراع الثقافي الناجم عن الهجرة الى هذه المناطق بحثا عن فرص العمل، وخاصة هجرة الريفيين، والمادية المفرطة التي تتميز بها المجتمعات الحضرية عادة، والضعف المستمر في الاتصال المباشر الوثيق والانهيار في وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية، مما ينعكس في النهاية على زيادة حجم الجرائم في المناطق الصناعية(٦٥).

ان هذه النظرة نفسها هي التي تحكم العديد من البحوث في مجال الانحراف مثل تعاطي المخدرات، واللامبالاة، وجناح الاحداث.. الخ وهو ما وجدناه خلال اطلاعنا على عدد من تلك البحوث(٦٦).

الاتجاه الثاني: ويضم البحوث التي تتم في اطار مفهوم تنمية المجتمعات المحلية بمعناه التقليدي الذي كان سائدا من قبل. وسنعطي نموذجا واحدا له، وهو بحث عن المشاركة الاهلية في الريف السعودي. فالباحث يعرف المشاركة الاهلية المحلية بأنها جهد تطوعي، منفردا او مشتركا مع الاجهزة الحكومية لتحسين أحوال البيئة الريفية. ويفهم الباحث التنمية الريفية المتكاملة على انها تهدف في النهاية الى تطوير القيم الاجتماعية والثقافية في اتجاه قبول قيم التنمية، ولكن هذا التطوير لايمكن ان يتم إلا بشكل تدريجي، ومع احترام ما يعتبره المجتمع قيما أساسية»(٦٧). وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسات من ان ٤٤٪ من النساء يرين ان مكان المرأة هو المنزل، فإن الباحث يرى ان المجالات التنموية التي يمكن ان تشارك فيها المرأة الريفية هي تعلم الخياطة والتطريز والتدبير المنزلي ومحو الامية، وأنه يجب تشجيع المرأة على ذلك. وفي تقييمه لبرامج التنمية في المملكة العربية السعودية يخلص الباحث الى ان تلك البرامج تحقق كل الايجابيات التي تتجلى - في رأيه - في التنسيق بين اللجان على المستويات المختلفة وفي اشراك لجان اهلية مع اللجان الرسمية في تحديد الاحتياجات واشباعها في مختلف

القطاعات . ومن الواضح ان هذا التصور لمعنى التنمية الريفية يعزلها عن التنمية الشاملة، كما يحول مفهوم المشاركة الى مجرد العمل مع الاجهزة الرسمية لتحسين البيئة، نازعا عنه كل الابعاد السياسية والفكرية .

الاتجاه الثالث : ينظر أصحابه الى قضية التنمية من منظور أوسع، ويأخذون في اعتبارهم كافة الابعاد، وبالذات بعد الخصوصية التي تتميز بها مجتمعات الخليج العربية . ولايعني اتساع المنظور هنا الابتعاد عن الواقع الامبيريقي او النفور من دراسته ميدانيا، بل على العكس، يسعى أصحاب الدراسات التي تنتمي الى هذا الاتجاه الى تدعيم رؤيتهم بمعطيات من الواقع، لكن بحوثهم تعكس ادراكا لمسائل واشكاليات هامة وجادة لم يلتفت اليها، بالطبع، أصحاب الاتجاهين السابقين . وسنعطي مثالين على هذا الاتجاه . أولهما لمحمد الرميحي الذي يوافق على مفهوم التنمية الذي قدمه علي الكواري والذي مؤداه ان التنمية هي «العملية الموجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي الى تحقيق زيادة منظمة في متوسط الدخل الحقيقي على المدى المنظور(٦٨) . والتنمية بهذا المعنى تعني لديه أيضا توفير حاجات أساسية، ومشاركة، وعدالة اجتماعية تضمن الاستقرار الطويل للمجتمع . لكن مثل هذا النمط من التنمية في مجتمعات الخليج تواجهه صعوبات ذاتية وموضوعية تتعلق بطبيعة التركيبة السكانية للمجتمع وطبيعة العائدات النفطية، وضيق الطاقة الاستيعابية (الاراضي ـ الصناعات ـ المياه)، كما تتعلق بالأيدي العاملة وكفاءة التعليم، والخبرة و التنظيمات الادارية، والكفاية الغذائية والامن الاقليمي(٦٩) .

أما المثل الثاني على هذا الاتجاه فهو دراسة يحاول صاحبها تحديد اطار للتنمية العربية يراه ضروريا في ضوء خيبة الامل التي يبعث عليها سجل التنمية العربية وفي ضوء التهديد الذي تواجهه موارد الأمة العربية، بما فيها منطقة الخليج . وينهض الاطار المقترح على فهم واع للنظام السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي العربي، ولكون هذا النظام في الحقيقة مخترق من جانب الامبريالية، وتابع

للمركز الامبريالي(٧٠). وعلى عكس ما يرى أصحاب الاتجاهات الاخرى في دراسة التنمية، يذهب صاحب هذه الدراسة الى ان «بلدان المشرق العربي والجزيرة قد دخلت مرحلة المجتمع الجماهيري.. ليس عن طريق التصنيع (كما في التجربة الاوروبية) اي عن طريق الانتاج الجماهيري (بالجملة) وما تبع ذلك من ظواهر اجتماعية، وانما عن طريق تأثير السياسات الاستعمارية او مداخيل النفط الريعية(٧١) وان ما شهدته تلك البلدان هو حتى الآن «نمو بلا تنمية». ويدلل الباحث على هذه الحقيقة بشواهد من واقع الخطط والبرامج التي نفذت في بعض البلدان العربية، ومن واقع طبيعة المشروعات الاكثر انتشارا في بعض البلدان الخليجية، وغير الخليجية، وهي المشروعات التي لاتؤدي الى تنمية حقيقية لانها تتوافق مع ظاهرة الاستهلاك الجماهيري والثقافة الاستهلاكية (التي قد يراها البعض مؤشرا على حدوث تنمية(٧٢). ومع وعيه بالصعوبات التي تواجه تنفيذ تنسيق استراتيجي بين بلدان المشرق العربي، فانه لايتخلى عن الدعوة الى هذا التنسيق، من اجل مواجهة تهميش الاقتصاد الوطني في تلك البلدان، ومن اجل تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.

لقد كنا مضطرين الى اللجوء إلى عرض امثلة للاتجاهات المختلفة سواء في حديثنا عن بحوث التغير الاجتماعي، او عن بحوث التنمية الاجتماعية، وهو امر فرضته ظروف الحيز المتاح. وربما كنا في حاجة حقيقية الى تقييم موسع لتلك البحوث، وهو مهمة تخرج عن نطاق دراستنا الراهنة.

خاتمة:

لم يكن من الممكن تلمس وضع علم الاجتماع في منطقة الخليج العربي إلا بربطه بوضع علم الاجتماع في الوطن العربي عموما. فالسياقات العامة والخاصة التي نشأت فيها السوسيولوجيا في بلدان الخليج العربية أوجدت نقاطا للتشابه والتماثل بين علم الاجتماع على المستوى القومي العام، وبينه على مستوى المنطقة. وقد حاولنا أن نستكشف أوضاع السوسيولوجيا في مجتمعات الخليج

العربية من خلال تحليل الجانب التدريسي المتمثل في المقررات الاكاديمية والكتب التي تدرس في أقسام علم الاجتماع بالمنطقة، وكذلك من خلال تحليل نماذج من البحوث والدراسات الاجتماعية، خاصة في ميداني التغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، على افتراض ان هذين الميدانين هما من اكثر الميادين التي تشتمل على قضايا هامة وملحة بالنظر الى الظروف والاوضاع التي تمر بها مجتمعات الخليج في تاريخها المعاصر. وفي حين كشف هذا التحليل عن غلبة تيار التحديث في دراسات التغير والتنمية، فان هذه الحقيقة تعكس لنا جانبا هاما من وضع علم الاجتماع ودوره في منطقة الخليج العربية، وهو في ذلك ليس استثناء عن وضع علم الاجتماع في الوطن العربي عموما. ولعل العوائق الاجتماعية والنظرية والمنهجية والسياسية التي يواجهها علم الاجتماع في الوطن العربي عموما تكون دافعا الى العمل على تعميق التواصل بين المشتغلين بهذا العلم بهدف مواجهتها، وتدعيما لدور ايجابي وفعال نرى ان علم الاجتماع لابد ان يضطلع به.

المراجع والهوامش:

١ — البلدان المعنية في هذه الدراسة هي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المملكة العربية اسعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عمان، قطر، البحرين.

٢ — كمثال على هذه المراجعات أنظر : عبدالباسط عبدالمعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت، أغسطس ١٩٨١، ف ٦، ص ص ١٨٥ ــ ١٩٨، حيدر ابراهيم علي، «علم الاجتماع والواقع الاجتماعي : دراسة في الظواهر التي عالجها علم الاجتماع في المجتمع العربي خلال السنوات الاخيرة»، مجلة كلية الآداب، جامعة الامارات، العدد الثاني، ١٩٨٦، ص ص ١٣٩-١٥٧.

٣ — كمثال لهذه المراجعات انظر دراستي عبدالصمد الديالميد «ملامح تطور السوسيولوجيا في المغرب»، و «اشكالية الكتاب السوسيولوجية في المغرب : محاولة تركيبية» و دراسة الطاهر لبيب، «علم الاجتماع في تونس : التدريس نصا وروحا»، وكلها منشورة في : نحو علم اجتماع عربي، مصدر سابق، صفحات ٢٨٧ ـ ٣٠٧ ـ ٣٣١ ـ ٣٣٩ ـ ٢٠٩ ـ ٣٢٩ على التوالي؛ سعيد بن سعيد، «التنمية وتكوين الاطر : حول تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم في المغرب»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦)، ص ص ٨٣ ـ ١١٣.

٤ ـ يمكن الاشارة في هذا المجال الى الدراستين التاليتين : أحمد زايد، «فرضيات دراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية : رؤية نقدية»، فتحي أبوالعينين. «سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية : دراسة نقدية مع اشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية» اللتين قدمتا الى ندوة «قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين»، مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر، الدوحة (٢٥ ـ ٢٨ فبراير ١٩٨٩).

٥ — فردريك معتوق، تطور الفكر السوسيولوجي العربي، منشورات جروس، طرابلس ـ لبنان (لم يذكر تاريخ النشر، وإن كانت هناك بعض البيانات التي يستدل منها على أن الكتاب قد نشر بعد عام ١٩٨٦) ص ٦١، ص ص ٧٢ ـ ٨٥.

٦ — المصدر نفسه، ص ١٠٥.

٧ — نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، ط١، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، (سلسلة الدراسات الاجتماعية)، ١٩٨٩، ص ٥٠.

٨ — تطور الفكر السوسيولوجي العربي، ص ١١٤.

٩ — عبدالقادر عرابي، «حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي» ترجمة محمد الجوهري، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الخامس، اكتوبر ١٩٨٣، ص ٨٤، ٨٦.

10 - Peter L. Berger & Hansfried Kellner, Fuer eine neue Soziologie: Ein Essay ueber Methode und profession, Fischer Tachenbuch verlag, Frankfurt am Main, 1984, s. 10 - 138.

11 - Terry N. Clark, prophets and patrons: the French University and the Emergence of the Social Sciences, Cambridge, Harvard University Press, 1973, pp. 162 - 165.

١٢ — عبدالقادر عرابي، مصدر سابق، ص ٩٥.

١٣ — اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤، ٢٥٩.

١٤ — نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، ص ٤٨.

١٥ — السيد الحسيني وجهينة سلطان العيسى، «علم الاجتماع والواقع العربي: دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب»، المستقبل العربي، العدد ٤١ (يوليو ١٩٨٢)، ص ٤٧.

١٦ — محمد إبراهيم كاظم، «الجامعات الخليجية: حاضرها ومستقبلها» حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الثامن، ١٩٨٥، ص ٢٣.

١٧ — حامد عمار، «البترول وتطور التعليم في الوطن العربي»، بحث ضمن أعمال ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، (أبوظبي ١١ ـ ١٦ يناير ١٩٨١)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١، ص ٣٩١.

١٨ — محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥، ص ٨٥.

١٩ — مصدر سابق، ص ١٩، ص ٢٤.

٢٠ — معن خليل عمر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٢١ — محمد إبراهيم كاظم، مصدر سابق، ص ١٣.

٢٢ — جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، دليل قسم الاجتماع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز جدة، ١٩٨٨، ص ١٠٧.

٢٣ — جامعة الامارات العربية المتحدة، الدليل الدراسي العام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، ص ١٠٧.

٢٤ — جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب، قسم الفلسفة والاجتماع، الدليل الاكاديمي (للفصول الثمانية)، ١٩٨٨/ ١٩٨٩، ص ٢.

٢٥ — دليل جامعة الملك سعود (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥)، ص ص ٢٠٩ ـ ٢١٥.

٢٦ — دليل جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ص ص ١٤١ ـ ١٤٤.

٢٧ — في خطة جديدة بدأ تنفيذها عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ يطرح علم الاجتماع كتخصص منفرد مع عدد من المقررات المساعدة من تخصصات أخرى تطرحها أقسام متعددة غير قسم الاجتماع.

٢٨ — جامعة الامارات العربية، الدليل الدراسي العام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، ص ١١٢.

٢٩ — المصدر نفسه، ص ١٠٧.

٣٠ — دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط ٣، الرياض، ١٩٨٨، ص ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

٣١ — انظر: سليمان الخضري الشيخ ونبيل احمد عامر، مشكلات الكتاب الجامعي في جامعات دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٣.

٣٢ — انظر: حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ط ١٠، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٣ — حسن شحاته سعفان، تاريخ الفكر الإجتماعي والمدارس الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣.

٣٤ — سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٣٥ — انظر محمود عوده، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، تاريخ الفكر الاجتماعي: ج ١، مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

٣٦ — انظر : حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٣٧ — مصطفى محمد حسنين، المدخل الى المدرسة الاسلامية في علم الاجتماع، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤.

٣٨ — «نحو نظرية سوسيولوجية عربية : بعض المشكلات النظرية والمنهجية»، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي المعاصر، الكويت ٨ ـ ١١ ابريل ١٩٨٤، ص ١٢.

٣٩ — «دور المنهج العلمي في النقد الفلسفي العربي»، في : الفلسفة العربية المعاصرة : مواقف ودراسات. بحوث المؤتمر الفلسفي العربي»، في : الفلسفة العربية المعاصرة : مواقف ودراسات. بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الاردنية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٢.

٤٠ — نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع : دراسة في علم الاجتماع الاسلامي، تقديم فضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز المصلح، ط ١، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠، والاقتباس هنا من التقديم، ص ص ٧ ـ ٨.

٤١ — المصدر نفسه، ص ١٠.

٤٢ — انظر نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الاسلامي ونظمه : دراسة في علم الاجتماع الاسلامي، دار المطبوعات الجديدة، ط ١، دار الشروق، جدة، ١٩٨١.

٤٣ — كمثال على هذا الخلط انظر : زكي محمد اسماعيل، علم الاجتماع الاسلامي، دار المطبوعات الجديدة، الرياض، ١٩٨١.

٤٤ — انظر : أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي، جـ ١ : المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، اسكندرية، ١٩٦٥، البناء الاجتماعي، حـ ٢ : الأنساق، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، اسكندرية، ١٩٦٧.

٤٥ — كأمثلة على تلك المؤلفات أنظر : عاطف وصفي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، ط ٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، محمد عبده محجوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق) وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت، فاروق مصطفى اسماعيل، الانثروبولوجيا الثقافية (جزآن)، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٨٤.

٤٦ — استخرجنا هذا البيان من خلال اطلاعنا على قائمة بمحتويات كل الاعداد الصادرة من المجلة، وهي منشورة في صدر العدد الرابع من المجلد الخامس عشر (شتاء ١٩٨٧). وقد درجت المجلة على نشر مثل تلك القائمة في كل عدد.

٤٧ — استنتجنا ذلك من خلال اطلاعنا على الكشافات التحليلية الخاصة بالاعداد من ١ الى ٥٦ (الاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨)، وعلى فهارس الاعداد ٥٧ ـ ٦٠ (١٩٨٩).

٤٨ — تم هذا الحصر من : كشاف حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر (الاعداد من ١ ـ ١٠) ومن قائمة محتويات كل من العدد ١١، ١٢.

٤٩ — «مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة»، في : الخليج العربي في مواجهة التحديات : محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) لرابطة الاجتماعيين بالكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ص : ٥٥٧ ـ ٥٧٦.

٥٠ — محمد الرميحي، «التشكي المتزامن والتنمية التابعة : دراسة في الجوهري والعام والمشترك لأقطار الخليج

العربية»، منشورة في أعمال ندوة «التكوين الاجتماعي الاقتصادي في الأقطار العربية»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ص ٢٥ ـ ٥٥.

٥١ — نوره الفلاح، «الكويت : محاولة لفهم البناء الاجتماعي» في : أعمال ندوة «التكوين الاجتماعي الاقتصادي في الاقطار العربية»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١، ص ص ٧١ ـ ١٢١.

٥٢ — نوره الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة السابعة والخمسون، ١٩٨٨/١٩٨٩، ص ١٦.

٥٣ — محمد الرميحي، البحرين : مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، ط ٢، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

٥٤ — موزة عبيد غانم غباشي، الجماعات الطبقية قديما وحديثا في مجتمع الامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٠٠، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٤٥.

٥٥ — كلثم الغانم، المجتمع القطري من الغوص الى التحضر، مؤسسة النور للدعاية والاعلان والنشر، الدوحة، ١٩٨٩. ويذكر أن هذه الدراسة كانت في الاصل رسالة حصلت بها الباحثة على درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

٥٦ — جهينة العيسى، «قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع»، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الأول، ١٩٧٩، ص ص ١٣٥ ـ ١٥٠.

٥٧ — جهينة العيسى، «المجتمع القطري : دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر»، ط ١، د.ن، ١٩٨٢.

٥٨ — جهينة العيسى، «التحديث في المجتمع القطري المعاصر، ط ١ شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٣. وهذه الدراسة كانت في الاصل رسالة حصلت بها الباحثة على درجة الدكتوراة من كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٥٩ — المصدر نفسه، ص ص ١٤٢ ـ ١٥٨.

٦٠ — «فرضيات دراسات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية : رؤية نقدية»، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣ ـ ٣٧.

٦١ — حيدر إبراهيم علي، «علم الاجتماع والواقع العربي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

٦٢ — حيدر إبراهيم علي، «تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٥، العدد ١، ربيع ١٩٨٧، ص ص ١٥٠ ـ ١٥٢.

٦٣ — جهينة العيسى، «المجتمع القطري ومؤشرات التنمية»، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر، العدد الثاني، ١٩٨٠، ص ٣٥.

٦٤ — المصدر نفسه، ص ص ٣٦ ـ ٤٥.

٦٥ — طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، ط ١، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٢، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

٦٦ — كأمثلة على تلك البحوث أنظر : جهينة العيسى، «تعاطي المشروبات الروحية واتجاهات لدى عينة من الشباب»، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد السادس، ١٩٨٣، محمد عبدالله المطوع «أثر التغير الاجتماعي على الشباب في الامارات». مجلة كلية الآداب، جامعة الامارات، العدد الثاني، ١٩٨٦،

عبدالمنعم محمد بدر ، «مشكلة التعامل مع المخدرات : دراسة ميدانية في سجن بريدة ـ القصيم» في : عبدالله غلو وآخرون، قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (العدد ٩) ، مكتب المتابعة لمجلس الوزراء والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، المنامة ، ١٩٨٧ .

٦٧ — اسماعيل بن كتب خانة ، «المشاركة الاهلية في المجتمعات الريفية وبعض تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦٠ ، السنة ١٥ اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ١٧٥ ـ ١٩٢ ، (الاقتباس من ص ١٨٢) .

٦٨ — محمد الرميحي ، الخليج ليس نفطا ، ط ١ ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣ ، ص ٥٩ .

٦٩ — المصدر نفسه ، ص ص ٥٩ ـ ٦٠ ، وأنظر ايضا : محمد الرميحي ، «نموذج التقدم في الدول النامية» ، الفكر العربي المعاصر ، العدد ١٢ ، مايو ١٩٨١ ، ص ص ٧٤ ـ ٧٩ .

٧٠ — خلدون حسن النقيب ، «إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية» ، المستقبل العربي ، العدد ١٢٩ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٦٢ ـ ٦٥ .

٧١ — المصدر نفسه ، ٦٦ ـ ٦٧ .

٧٢ — المصدر نفسه ، ٧١ ـ ٧٢ .